AYUNTAMIENTO DE CÓRDOBA
Biblioteca Municipal

R. 28465

00H–5–52

Códices de Tetuán. 52

9 x

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ العلامة الأوحد الفهامة الأمجد فريد عصره ووحيد مصره

صاحب الفضل الرباني أبو عمير الله نبيه محمد بن الحسن البناني أسكنه

الله دار الثقلين في جوار النبي العدناني صلى الله عليه وسلم تسليما

بما هو موصول لحرمين وحرز إياما أبدا

الحمد لله العظيم بفضله العميم بكرمه وطوله نحمده سبحانه على ما أنعم ونشكره جل جلاله على ما ألهم ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا محمدا نبيه نبيه بعثه وأرسله صلى الله عليه وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار وبعد فهذا تفسير على النظم المرسوم بالشكر المرقوم الذي عليق به من الأمر استعانه وبالله النصر مرتجلا بتيسير وبضده فارجه الله

الحمد لله الذي فرأ جلا ثنايا بالكرم لارباب الحجا

أتى بالحمد لك بعد البسملة اقتداء بكتاب الله واتباعا للغور رسوله صلى الله عليه وسلم في بارئ الذباب بتيسير أبيه بالحمد فهو أجزم كما ورد مثله في البسملة وما ورد ومن أن الابتداء بالحمد أيضا يقوت الابتداء بالاسم أجيب قد يعمل الابتداء بهما على العربي يعني متتراس جبر الشروع في الشيء الوجيه الابتدائي المقصود أو يعمله فيهما على الاسم من الحفيف والاضافي أو يعمله في البسملة فلما يفيض في الحمد لله فالاضافي الغريب منه بداءة بذكر الحمد عقب البسملة متصلا بها كما يدل عليه الغرض وهو مبين لكيفية العمل بالحمد بين منه بداءة بذكر الاسم متصلا بها كما يدل عليه الغرض أيضا وهو مبين لكيفية العمل بالاسم والابتداء بهما معا محمول على الكمال والا فمجرد ما يدل على الابتداء هو جملة تموهما أيضا كونهما مذكورا وهو حري بكل اسم ذي بال لا يبتدئ فيه بذكر الله بهوا بتر أو قال الأصح هكذا رواه الأسام أحمد مسند ثم الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل وهو يتوقف على أمور خمسة الصيغة والحامد والمحمود وهي الثلاثة يتضمنها لفظ الوصف وهو هنا باللسان والرابع المحمود به وهو صفة كمال يدرك الفعل السليم مستندا إلى ذاته كونه جميلا في الواقع أو ينزل الحامد المحمود منزلته والخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل فعلا له أو ما زاد به وهو بالباء على الحمد وهاهنا هو مصرح بها في النعم بعد وفي اللام الغير المحمود عليه بالانتباه مغن فاليسر الحمد والحمد ويلزم عليه خروج الثناء على الصفات القديمة وأنه لا يكون عملا برا مرحا بفقه وليس كذلك والصواب كما صرح به صاحب الهداية نعم الدليل بذلك وأن الحمد والمدح متساويان وما أجيب به من خروج الصفات القديمة منعم به الحمد بناء على ذلك

التفسير إنما حاذت مبنى اللام بعلل الاختيار ما ما أنعم عليها عمر على تلك الأبعال الاختيارية فتفسير يسير ولا يعول عليه وعلى ما هو الوجه في ذلك التفسير وأنعم شيء بما يعلن به على تكثير النعم بسبب كونه منعما وهو مسلم للشكر لغة على الأنعم وبينهما تباين أعم لغة عموم وخصوص من وجه فيصدقان بالنعم المورد وعموم باعتبار المتعلق والشكر عام بالمعنى الراجح ما أنعم الله عليه من سمع وغيره الوما تعلق بالجلد وهو أخص مطلقا من كل واحد من الثلاثة قبله وهذا هو الشكر الذي أمر به عند بالتقوى والاستقامة وبعبادة الله عز وجل وكما قلته ملوما ورد به النصوص الشكارة الأمة بالتقوى وكما عند الله ورسوله وأراد بصدد الجمع لا يخرج الحمد عن كما عند ربهما نسلم أحواله كلها وأوفاها كلها من الجانبة وعن ذلك أيضا الإمام أجيب رضي الله عنه بقوله الشكر الأبعض الحمد بنعمة ما تبلغ فيفيقة الشكر الإيكار التقوى والاستقامة الظاهرة والباطنة أما الثلاثة بأحواله بلم يود ما وجب عليه من الشكر وكون هذا القدر الإجمالي هو حاصل الوجوب لا بناء أفراد غير الواجب من الكمال عند سيء الكل لأن الوجوب العام متوجه للانقياد والاتباع لكل ما جاءت الشارع به من الأحكام التي يفصلها وبينها فالله ويقع الحمد على شيئين الأول المختار جملة الحمد فيفيقة هو بيد الإنشاء تقلت اليه عن أصلها الذي هو الخبر وأراد به أنشاء الثناء بمضمونها لا الإنشاء بمضمونها كتوهم الانتفاء به مروء استعمل فيه تفعل للوجود بالجميل وهو بأصله وكونه مفيقة لم تخرجه عن إفادة فعل الإنشاء الرفيق والإنشاء الخبر إما عن أصلها الذي هو جعل وصار نسبيا الكذب فيراشتهر هنا تفسير الحمد الذي مطلق ومقيد وسيأتي ذكره فيه المحمود عليه وبالكمالي ما ذكر وهو تفسير مع قلة مروءه يوهم بوهم أنعكاسه عن المحمود عليه وهو لا يصح لأنه ماخوذ في تعريفه بوهو مغير ابرا سوا، ذكر الغير أو لم يذكر وكان قولهم إن الغير واجب والكمالي مندوب يا مر مردود بوجهين لأن أحدهما ما ذكر من أن الغير مراد في الكمالي وإن لم يذكر وقولهما أنه بوهو وجوب الحمد على المعبر بما معللة لأنه نعمة وهو غاية الخبر إذا لا تعلوا محظة من نعم المولى تعلى تملو عبرة وقد صرح في شرح صغرى الصغرى مولعها بان حكم الحمد الوجوب مرة في العمر كالجمع والجمعة الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم علوا نه لو سلم وجوب الحمد على النعمة لم يكن للغير أثر بيد لا يكون حمرتيا على حصول النعمة لاحتمال ذكر الغير بل ذكر أو لم يذكر فالله بعض المحققين والله تعلم على واجب الوجود الموجود بالصفات الخبر عن الآبائي النفي لا شريك له في المحل فانت فقع الأول ورد على الرضية لنبيهم الصانع وفي الثاني رد على أربعة صفات اعتاد في الثالث رد على البسملة وفي الرابع رد على الغرر بية والمبور وغيرهم وأراد بالحمد الإنشاء أو للإستغراق أو للعهد والنية أحرا مستغنى ولا يضر كونها للملك فإن التعريف لا يدل من أقسام الحمد حمد الله تعلى لنفسه فإزالة وحمدي نفسه بعلامة وكلامة فريم والغريب لا يصح أن يلك فإن يتعين أن تكون اللام لما استغنى هو قولهم فإن أبيا برزوا لهم والشابع جمع تبعية وهو غاية قول لازم لتسليم مغرمة الفياسر مغاير لصاحبه فمن تكملي

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قوله اعرفه لك مجازا عن ميلاد وهو ما يحمل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه وقد سماه الاخراج الى التعلق هو مذهب اهل الحق وان مصول التنبيه عقب النظر هو بجعل الله تعالى سواء قلنا بانه الاول من الفعل او هو فعل امام الحرمين او عادة وهو قول الشيخ الاشعري مثلا بالقول العتزلة فيها بالتولد وبالطبع بالايجاب وسيبنه ان شاء الله تعالى بقوله وهو دلالة الكلمات ح والطبع قال الشعر هو النظم وبحد بانه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقول من قال الطبع هو حركة النفس في المعقولات فان حركت في المحسوسات فهو تخييل رسم بجري فيه ملن تعريف جواز التعريف بالاسم ليشمله للحركة التي لا تكون للثناء او تجهول مع ان ظهر السير بكل ما يليق هو من كلام الغوص والجد بالكسر والغوص الفعل وآل فيه للكمال وقيل للبيت بل امن الاستعارة وهي ان يأتي المتكلم في اول كلامه بما يليق بمقصوده فوله

وحكم تنهم من سماء الغفل ✻ كل جناب من سحاب الجهل ✻

متربت لهم شموس المعرفة ✻ واودعت انفسهم كنوز المعرفة ✻

اضافة سماء الى الغفل وسحاب الى الجهل وشموس الى المعرفة كل منها من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف اداة التشبيه المومى على حد قوله ✻ والريح تعبث بالغصون وقد ذوين صفرة ✻ ذهب الاصيل على لبين الماء اي مثل ما يلبس بضم اللام وفتح الباء اي البعض ✻ الضعاء والبياض وليس ذهب الاصيل كما قيل لان الاصيل من اسماء الوقت الذي بين العصر والغروب ولا معنى لتشبيه بالذهب وانما اراد بالذهب شمس ذلك الوقت على سبيل الاستعارة التصريحية بتوفر شبهها الاضافة الى الاصيل وعبر انما جمع مخبرا اي مستورا واذا اخبر الستر وبه استعارة بالكناية لتشبيه المعرفة بقعر بيت مخزون وبيتها رمز وتخييلية لاثباته الخبر الذي هو من لوازم القعر للمعرفة وذكر الروية ترشيح ويصح ان يكون لفظ الخزن استعارة تصريحية الملفقا على احدى الطريقتين وفي بشها الاضافة الوصفية للمعرفة وجملة راوا حال بدل اشتمال من التي قبلها ومن ابتدائية لسماء بمعنى من وجبروها بدل اشتمال من المجرور وقبله لا بدل بعض كما قيل قوله ✻ فحمد بكل علم الانعام ✻ بنعمة الايجاد والاسلام ✻

اتى الحمد بالجملة الفعلية ليفيد تجدد بنعمه وتجدد بتجدد مقتضيه وقوله بل الى بعض شاكلة جملة معترضة لا محل لها من الاعراب وقول من قال الواو في محل نصب صفة لضمير فحمد فيه صحيح لان الجملة من المبتدأ والخبر بمنزلة النكرة لا يوصف بها الا النكرة والضمير لا يوصف ولا يوصف به فوله

من خصنا بنبيه من قرار بيتنا ✻ وغيره من ماز انعامات الغلا ✻

محمد سيد كل متقي ✻ الفخر بل الهاشمي المصطفى ✻

من الاولى بدل كل من مجعول فضله وولاه بنبيه للتعريبة تتعلق بخصنا فيه وفيجوز كونها سببية بتقدير من خصنا بنبيه لاجله سيد مر سل ومحمد بدل من ضمير او منصوب عليه ان جعلت من الثانية موصولة والا فبدل فقط وسيد بدل من محمد لا نعت له لانه نكرة ورد معه او نصبه على القطع اولى

ما في البدل من سهو الاديب وتقريبه العلم بتلى العالم سمو امر النبي لقول السيوطي البعلمات العالمة لانثا بعد الخاصة وانما اخرت العالمة في قوله تعلو وحال رسولا نبيا فيه ليفيد ان نبوته انما حصل عليه السلام حالة مقارنة لرسالته لا سابقة عليها ولا حاصلة بالقوة اما بالفعل بعد قبله وبعده وامّا الجواب بانه حال لازمة تقديرية اذ المعنى فوله

صلى عليه الله ما ام الحجا ✻ يقرض في بم المعارف نجما ✻

وآله وصحبه في الهدى ✻ من شيموا بانجم الاهتدا ✻

اقول الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عقب ذكر اسمه الشريف بحريب البخيل ولما البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي اخرجه الترمذي وغيره رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي والاضافة في بم المعارف اضافة المشبه به الى المشبه اي يقرض في المعارف التي هي كالنجم في الاهتداء بها اتساعا يحتاج في سلوكه الى الذوق كالنجوم ثم شبه للتشبيه ويحتمل ان يكون شبه في نفسه ابتداء هو العقل بالسفينة في التوصل بكل منهما الى المراد وهذه استعارة بالكناية وذكر اللجي والبحر استعارة بالكناية تخييلية والمعاني تجري وهواه تذكر مما يلايم المشبه والتي هي جمع لجة وهو معظم الماء ومعنى البيت تابعي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بدوام تفكر العقل في مساءل العلوم ذوي الدقائق بدوام العلماء وذوامهم لقيام الساعة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي امر الله اي الساعة كما في بعض الطرق فوله

وبعد فالمنطق للجنان ✻ يشبه كالنحو للسان ✻

فبعض الابكار غر انخطا ✻ وعن ذي البصر يكشف الغطا ✻

ذكر في هاذين البيتين بعض ما ينبغي تقريبه في ابتداء التعليم فانهم يقولون من على من اراد النظر في علم ان يعرف مباديه من حد وموضوعه وبابن وحكمه فيما تتوقف عليه مسائله وبالغاية بفتح الباء التي هي الثمرة وبفتح الباء على الطلب وبالموضوع يمتاز ذلك العلم عن غيره وقد انتهى بعضهم امبادي العشرة وذكرها ابو القاسم بن يكم التلمساني في محصل المقاصد بقوله

الحد والموضوع ثم الواضع ✻ والاسم الاستمداد حكم الشارع ✻

تصور المسائل الفضيلة ✻ ونسبة بادية جليلة ✻

من علم طالب علم ان يحيط ✻ بعلمه قبل الشروع فالفلك ✻

اما من وهو العلم الباحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الثناء بالمعلوم تصورا او تصديقا فورسمه باعتبار غايته هو ان تقول علم يعرف به كيفية التوصل بالمعلوم المجهول وبعموم لفظ المعلوم والمجهول فيدخل منه علم الحساب وباعتبار انه المتقول هو الذي قوانينه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

أما بعد فإن الزهر من العلوم بكر فوائد الرسائل وأنفع الصحف بسير العوائد وصوارف الكيد عنا أنفس
الذخائر وفوائد الفرائد نسبة الفوائد جمع فائدة وهو الشائع من النسب الرائع يعد الفوائد مما
فاز في الخلاصة بالفوائد والفوائد جمع فائدة وأصل الفائدة ما يستفاد من العلم وإن قل وقيل
اللام إذا دخلت على النكرة أفادت العموم وإذا دخلت على الجمع أفادت الخصوص وقيل
إذا دخلت على الجمع أفادت الاستغراق وقيل إذا دخلت على الجمع أفادت العهد والأول
أصح والزهر قوة للنبت معترة لاكتساب العلوم والبكر هو المنكر مما للشعر وأما موضوع المنكر
وهو المعلومات المتصورة والتصديقية من حيث إنها توصل إلى المجهول من تصور أو تصديق
من حيث هو لا من حيث هو موضوع لعلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والمنكر إنما يبحث فيه عن
وأما واضعه فهو أرسطو أيضا أرسطو وهو حكيم يوناني كان قبل الإسلام بكثير
وهو تلميذ الإسكندر ومن حكمائه يسبق إلى الأفهام ما معناه أحب أفلاطون وأحب أبا الأفلاطون ما انتفعا
بأن اختلفا على ابن أولى منه وأعرف وأحاجة الرمح به واضع الأين بمين فوقية وأما أسسه
فالمنكر مما به النظر ومنه الفكر ومعياره العلوم ويسمى أيضا علم الميزان ومفتاح العلوم العقلية
قال بعضهم وجه تسمية هذا العلم بالمنكر أن المنكر يكفل بالآلات الحاصلة المنكر وعلوم الآلات
وعلى فوائد وأما هذا العلم بفتح الأول وبكسر الثاني وإضافة والثالث كما لا يسمى بالمنكر فوائد
أستدرك بالمراد به مبادئ به الاصطلاحية وهي ما يتبين عليها الذي من أمور تصورية وأمور تصديقية
فالتصورية مرموزة الأشياء التي تستعمل فيها وتكثر ورودها فيه محمودة الحلو وأفسامه وأبين
والقضية والموضوع والمحمول والمقدم والتالي ونحوذلك والتصديقية منها قولنا النقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان ونحو الاسم يوجب نبوة الأخص ونبوة الأخص يوجب نبوت الاسم والعالم متغير
أين ونحو ذلك من البديهيات وقد يرد معرفة الاستمداد الرجوع اليه من فصل فقيه مسائل
من العين وأما مسائله المشار بها فيه فهو القضايا المتضمنة للاحكام التصورية
والتصديقية من حيث يتوصل بها المجهول من تصور أو تصديق وأما أراد بتصور المسائل معرفتها
تملوحه اجمالي وفائدة تعريفها زيادة التنبيه وأما الأمانة يجيء بعد فهو نفيس مغامر العلم فالأبحث جعلها
من مبادئه وأما فضيلته فاعلم أن فضيلة كل علم بقدر شرفه وفائدته وبمعرفته فائدة العلم تقوى وفضيلته
وأما نسبته إلى غيره من العلوم فهو أن المنكر كلي بالنسبة إلى سائر العلوم إذ أعمالها العلوم التي يحتاج
إليها التفكير وهو معرفة من علم المنكر أو تمام علم العلام استدراكي وعلم المنكر يبحث عن
مطلق الاستدلال فصار أتم وأما فائدته فهي الاحتراز عن الخطأ في الفكر وقول الناظم نسبته كالنحو
للسان يريد به النسبة الاصطلاحية بتراد الراء بدل الباء لأن الباء تدل على الجنان وقوله فيعصم الأفكار
خطأ ما من وهم وقاه أعلمك أن الانسان إنما فضل غيره من الحيوان بالقوة العاقلة المدركة للعلوم وعلمت
أن فائدة المنكر صيانة الذهن عن الخطأ فيما علمت فيجوز هذا العلم وفضله ومعلوم عند

ومما يناسب للفقر إلى ربه
بكمة المنكر يجب ... واختلاد الناس أيجب
إذ العلم فهو فانون له ... وبه يدرك ما يستصعب
وله نفوس من يسر ... نفرة توجب ملالا يجب
وكذا يفهم من ليس له ... أدب عمن يريد أدب
فقوله بهاء من أصوله فوائد ... تجمع من فنونه فوائد
سميته بالشمس المرقي ... بفرقيد سماء العلم المنكي

هذا الاسم يعني يقرأ العاد هنا بفتح الكاف وتشديد الراء وبكسر الميم وتنوين وبعد ياء ساكنة
وهاء ساكنة وهاء ساكنة وتاء مثناة من فوق تنبيل من العاد هنا بفتح الكاف وتشديد الراء وبكسر الميم
للمونث بكسر هاء ساكنة وهاء ساكنة وهاء مفتوحة وهاء مفتوحة وبعدها ألف ولام تعلم هاء وهم أفرد
وقوله من أصوله أي من قواعده ومن تبعيضية أي بعض قواعد فوائد قليلة والمراد بفنونه جمع بيان
تلك الفوائد عرفا والمراد بمن المحسن في الصحاح دون التشبيه ماء ومسنده وازداد بسماء العلم المنكي مسايلة
الصعبة وبيد استعارة من شعث بزكي الزفي قوله
والله أرجو أن يكون مناصلا ... لوجهه الكريم قابل الصلا
وأن يكون نافعا للمبتدي ... به المرتجى للمصلات بعدي

قوله ليس قابل الصلا أي ليس منغلقا عن درجة الخلاص وجلبه به المرتجى للمبتدي بعد محل نصب عائد من ضمير نافعا

فصل في جواز الاستغفار لربه

والخلف في جواز الاستغفار ... به على ثلاثة أقوال
قال القضاعي والنووي ما ... وقال قوم ينبغي أن يعلما
والثقة المشهورة الصحيحة ... جواز للعالم الفقيه
صارم السنة والكتاب ... ليفتي به أولي الصواب

ذكر في هذه الأبيات حكم الشارع في هذا الفعل ليكون عالما به على بصيرة في حكمه والأقوال الثلاثة ذكرها
الزركشي بالقول الأول نقل عياض عن القاضي والنووي وغيرهما السبكي لأكثر أهل العلم من المعتزلة
والمعتقدا قال بعض أهل التحقيق بعد تكرير القول بنفي بعد قبل الأكثر لا ينبغي أن يعرفوا الأنهم قالوا
ذلك مع جهلهم به وبمستنده فهو حكم عليه قبل تصوره فيكون باطلا وإن كان مع علمهم بذلك تعين ما
عليه غيرهم من الأئمة مستدلا لهم على ما ذهبوا إليه الفقر المحتاج إليه الرفقة أبدا السنة وتعاضدوا
وهو أيضا محافظة عليه الأشبهة توهم حتى يكون الخلاف محالا للتفقيه والقول الثاني أن يندب
مندوب إليه وهو مقتضى كلام الفقراء وابن عرفة ونقل الأبي عنه والسنوسي وغيرهم وهو أحوط لأنه

وصلى الله على سيد نا محمد وآله

وسيلة الى تحصيل العلوم التي هي مندوب وواجب وقد قام بكل واجب واجماع انه يتوصل به الى العلم الواجب الحاصل بالعقل بان تحصيل العلوم الزائدة ليس موقوفا عليه فمعلوما ان لا يحصى كثير من العلماء الذين لم يتعاطوه فليس محصل العلوم الكسبية بدونه من خوارق العادة بل هو متابع غير كما ذكره الشيخ الشيوخ نظاما فاذكره الشيخ اليوسي في حاشيته وبالجملة شرح المخالع من الحكم بوجوب تعلمه بقاعدة ضعيفة

والقول الثالث جواز التعلم من ورق بزهده ومارس الكتاب والسنة وهو المختار عند الشيخ تقي الدين السبكي والنواوي نسبة الى نوى وهو قرية من قرى الشام والنسبة اليها نووي على غير القياس وزيادة الالف فيها جائزة بعوض من احدى ياءي النسب اذا حذفت كما هنا نهى عليه في التسهيل اذا لم تقدر وقد يعوض من احدى ياءي النسب الف قبل الآخر وبه احتج بعضهم فسكت الفقهاء للضرورة او للاتباع

فصل في الكلام على التصور والتصديق

وحده العلم بالمعاد نزيادة الباقي لان الاجزاء لا ينزع العلم الغريم لانه واجب لا تقود على الصحيح من الجمهور من اهل السنة والعلم المعاد من القوم هو حصول صورة الشيء في العقل كما هنا بالمعنى اللغوي بقيد من الوجود والقوم والبعد والنسبة مطابقة للواقع وغير مطابقة وصورة الشيء مثاله المطابق له المنطبع في العقل المنصاع الصور البصرية ادراك واعتقاد من تعريف العلم بانه حصول صورة الشيء في العقل فخرج بالحصول وصف للصورة والعلم وصف للعالم فلا يصح به وقولنا الشعر بانه العلم هو حصول الصورة في العقل لا يخرج الحصول والعالم مما يتصف بالعلم يتصف بحصول الصورة في عقله وقولنا به ابن عرفة والسيد بانه الادراك هو وهو مساو للاول ومن عرفه العلم هنا بانه معرفة المعلوم قلم ما صوره بما يبقى الشيء فقد خرج عن مصطلح القوم الى مصطلح الاصول وزاد مساواة الادراك العكس بفروعه النقض والاعتقاد الجازم المطابق لموجب بل زيادة قلما قبله بخروج الاعتقاد الصحيح وجميع التصورات ذكره بعض المحققين وهو واضح والدور الذي اورد على تعريفه بانه معرفة المعلوم اخذ في الجواب ان المراد بالمعلوم ذاته لا بقيد وصفه العنواني الذهني العلم وانما الجواب بانه يكتفي الجملة او بان الدور معي لا يسيء والعالم الثاني دون الاول بكلاهما غير صحيح لان معرفة اخذت في تعريف العلم المستثنى منه من جملة المعرف واللغة والان معرفة العرف بالكسر تسبيب معرفة الاعم وقعوا في الدور المعي

اذ الجمع المعرف تصوراً وتصديقاً ٭ وكل نسبة بتصديق وسم ٭

قسم العلم المذكور الى تصور وتصديق وقسم التصور بانه ادراك المفرد والمركب ما سوى وقوع النسبة التامة والا وقوعها فيدخل بقيد المحكوم عليه والمحكوم به كالانسان والكاتب في قولك الانسان كاتب ويدخل بقيد النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب من قيد امتبار الحكم كما يدفع من الساهو ويدخل بقيد ايضا النسبة الناقصة كنسبة المضاف الى اليه والنعت الى المنعوت

والنسبة

والنسبة الانتسابية والمشكوك فيهما على المشهور وغير المقصودة كنسبة الجملة الواقعة صلة او قيد لما دخل من هذه الاشياء تصور والا التصديق بقيد بانه ادراك النسبة واراد بها الحكم ليطابق قول الجمهور اقتضاء ان التصديق هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهو مراد الحكم اي العلم بثبوت امر لامر او انتفائه عنه من امر او وقوع النسبة الانتفائية او الانفصالية بدل الحاصل فذلك كله تصديق سواء كان جازما ام لا مطابقا للواقع ام لا وقيد الامام التصديق بمجموع اربعة ادراكات ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكمية وادراك انها واقعة او ليست بواقعة وهو عند الجمهور بسيط وعند الامام مركب من اربعة اجزاء والادراكات الثلاثة الاول عندهم شروط له وعند اجزاء له ورجح السيد مذهب الجمهور بان تفسير العلم الموصوف بالتصديق اما هو الانباء كما تقدم بكم بي بتصل به وهذا يختص الادراك المسمى بالحكم بكم بي واحد وهو البحث وما عدا من سابع الادراكات له كم بي ذاهم وهو القول الشارح بلا بابية في الادراكات الثلاثة الاول عندهم شروط له لسائر التصورات لم يتم بقيدها اذ لم يحصل هذا المجموع في بعض الاحكام فيلزم ان لا يكون بعضها تصديقا وهو باطل بالضرورة

اذا اختلف في الحكم بقيد هو بعد النسبة زاد على العلم وقيل هو مرادي النسبة التابع الثاني للعلم وهذا ايضا بعيد بلا بابية والاول وهو قول الامام العبارة بيه وقيل هو ابعد لان وهو ثالث النسبة الثالث من العلم وعليها لا يصح تفسير التصديق بالحكم كما عند الجمهور والمجموع الادراكات التي رابعها الحكم كما عند الامام لان التصديق من العلم والعلم من متعلقات الكيف مباين للانفعال والانفعال والازم تفسير العلم الرسمي بلازم والمتعلقون على ان الحكم ليس بانفعال ولا بانفعالي هو نوع من العلم مراده للتصديق فالوجه في شرح المخالع التخفيف انه ليس للتصديق بقيد تصور الكم بين بعضا تاييد وبعد بان اذعان وقبول للنسبة هو ادراك انها واقعة او ليست بواقعة هو قال الشعر بن ليل انه بديهي انه بديهي او مكتسب فقولان

وقدم الاول عند الوضع ٭ لانه ملزم بالطبع ٭

اي اذا تقرير عند الوضع باعتبار التركيب والكتابة والتعلم والتعليم وكذا يشفع ان يقدم ما يوصل الى التصور وهو العرف على ما يوصل الى التصديق وهو الحجة والمراد بتقريره عليه بالطبع كون التصور يحتاج اليه التصديق لامتناع الحكم بدون التصورات الثلاث كما تقدم لا كتوقف التصديق على التصورات ليس بكنه الحقيقة اذ بالبديهيات يكفي حصولها بوجه ما في الحكم على الملائكة بانهم عباد مكرمون فقولان

والنظر ما احتاج للتأمل ٭ وممكسبه هو الضروري الجلي ٭

هذا تفسير للعلم بحسب ما يفيد الوصول اليه وما قبله تفسير له بحسب متعلقه وبعني ان التصورات والتصديقات منها ما هو نظري وهو ما يحتاج في حصوله الى ترتيب امور معلومة للعقل والوجه في النظري والحكم بان العالم حادث او ليس بقديم في التصديقات ومنها ما هو ضروري وهو حصول التصورات

ما لا يحتاج الى فكر ونظر كتصور معنى الحلاوة والبرودة ومن التصديقات ما لا يحتاج بعد تصور الطرفين الى فكر ونظر وسواء احتاج كل منهما الى فكر ونظر أم لا كالحكم بأن الانسان مغاير للفرس وأن الكل أعظم من الجزء ... الضروري لاحتياج النفس في حصوله لما الى نظر ... وقد يحتاج الى حدس أو تجربة أو غير ذلك كما ستعرفه في مواد الأقيسة ان شاء الله فـقـولـه

وما به الى تصور وصل ۞ يدعى بقول شارح فلتبتهل

وما لتصديق به توصلا ۞ بحجة يعرف عند العقلا

يعني أن المعلوم الذي يمكن التوصل به الى ما يحصل من التصور مباشرة يسمى قولا شارحا كما يسمى معرفا والذي يمكن التوصل به الى ما يحصل من التصديق مباشرة يسمى حجة وقياسا

۞ فـصـل فـي أنـواع الـدلالـة الـوضـعـيـة ۞

قد علم أن نظر المنطقي منحصر في أربعة أشياء التعريفات ومبادئها والحجج ومبادئها وكانت لها ألفاظ تدل عليها وبها تنتقل وبيقها احتيج أولا الوضع وبيان الدلالة وأقسامها وما يتعلق بمتعلق الغرض وما لا يعني والدلالة بتثليث الدال هي لغة مصدر دله على الشيء هداه اليه وفي الاصطلاح عند الأقدمين فهم أمر من أمر كفهم معنى الذكر البالغ الآدمي من لفظ الرجل والأمر الأول في التعريف هو المدلول والثاني هو الدال وقد اعترض بأوجه منها أن الدلالة وصف للفظ مثلا والفهم وصف للشخص لا للفظ فلا يصح تفسيرها به ومنها أن الدلالة علة للفهم إذ يقال فهم من اللفظ كذا لدلالته عليه والعلة غير المعلول فلا يصح تفسيرها به ومنها أن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلو كانت الدلالة هي الفهم للزم تقدمها على نفسها وأجيب عن الأول بأنه غلط نشأ عن تفصيل المركب وذلك أن الفهم الذي فسرت به الدلالة فهم مقيد بمجرور في وهو الأمر الدال كما مر والمفهوم بالشخص هو الفهم المجرد عن القيد وتحقيق ذلك أن الفهم له انتساب الى السامع والى اللفظ والى المعنى فيوصف به الأول على معنى أنه فاهم لأنه محل الإفهام هو به ويوصف به الثاني على معنى أنه مفهوم منه لأنه منشأه ويوصف به الثالث على معنى أنه مفهوم لأنه متعلقه وتعقب السبر هذا الجواب بأن حاصله أن الفهم من حيث حقيقته إنما هو صفة للشخص قائمة به ولا يصح أن يكون صفة للفظ ولا للمعنى نعم يفهم من تعلقه باللفظ صفة له هي كونه مفهوما منه المعنى وأجاب بأن القوم وإن عبروا عن الدلالة بالفهم لكن تسامحوا في التعبير ومرادهم لازم ذلك وهو كون اللفظ مفهوما منه المعنى واتكلوا على ظهور أن الدلالة صفة للفظ وأن الفهم ليس صفة له فإطلاق الفهم على الكون المذكور مجاز مرسل من إطلاق الملزوم على اللازم والقرينة عقلية كما ذكر وهو ظاهر وأجيب عن الثاني بأن المعلول بالدلالة إنما هو الفهم باعتبار كونه صفة للفاهم وليس هو معنى الدلالة وإنما معناها كما سلف الفهم باعتبار كونه صفة للمفهوم منه وهو لا يصح تعليله بالدلالة وأجيب عن الثالث

بأن الدال لا يوصف بالدلالة قبل الفهم حقيقة بل مجازا من سلامة تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه وذهب المتأخرون الى أن الدلالة هي الحيثية أي كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم أو لم يفهم وبعبارة أخرى كون أمر بحيث يلزم من العلم به العلم بأمر آخر وعليه يكون وصف الدال بالدلالة قبل الفهم حقيقة فإن قلت يلزم على مذهب الأقدمين خروج دلالة كلام الله القديم لعدم الفهم في الأزل ويلزم من خروجها خروج موصوفها وذلك باطل قلت أجيب بأن الصفة التي يلزم من خروجها خروج موصوفها هي الصفة الحقيقية والدلالة إنما هي مجرد نسبة عارضة للدال فلا يلزم من خروجها خروجه كما أن التعلق التنجيزي للقدرة حادث وهو صفة قديمة ولا يلزم من حدوثه حدوث الدال ثم إن لفظا قد لا لفظية والأفعل لفظية وكل منهما ينقسم الى ثلاثة أقسام وضعية وعقلية وطبيعية لأن الدلالة إن كانت باعتبار فهو الوضعية وإلا فإن أمكن تخلفها فهي الطبيعية وإلا فهي العقلية فصارت الدلالة ستة أقسام فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة لفظ الأسد على السبع المعروف حقيقة أو على الرجل الشجاع مجازا بناء على أن المجاز موضوع بالنوع ومن ذلك دلالة الألفاظ على معانيها الإفرادية ونحو الذي ... لأن التحقيق أن دلالة المركب وضعية لا عقلية ودلالة اللفظ العقلية كدلالة اللفظ على لافظه يقوم به وهو عامة في جميع الألفاظ لأن اللفظ عرض لا يقوم بنفسه ودلالة اللفظ الطبيعية كدلالة أح على الوجع والصراخ الصوري على مصيبة نزلت بالصارخ ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الكتابة على الألفاظ ودلالة الإشارة على معنى نعم أو لا ودلالة غير اللفظ العقلية كدلالة التغير على الحدوث ودلالة الحدوث على وجود الخالق ومن هذا القسم دلالة كلام الله تعالى على المعنى القائم بالذات العلية على ما حققنا أنها غير لفظية ... لأن كلامه تعالى بالمعنى المذكور ليس بحرف ولا صوت وأما أنها عقلية فلأن تعلق الكلام وهو دلالته نفسي له كتعلق غيره من الصفات والنفسي لا يتغير ولا ينقلع وأيضا تعلق الكلام قديم كالكلام والوضعية والطبيعية حادثتان كموضوعها وهو ظاهر ودلالة غير اللفظ الطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل وجميع ما يستدل به الأطباء على المرض من هذا النوع والمعتبر عند القوم من هذه الأقسام القسم الأول فقط وهو دلالة اللفظ الوضعية ولهذا خص الناظم الا أنه ترك منها ومعاه كره في أول البيت وهو كون الدلالة لفظية ولا يقال حذف من البيت أيضا قيد الوضعية الذي ذكر في الترجمة فيكون من نوع الاحتباك لأنا نقول لم يحذفه من البيت بل هو مأخوذ من القصر الذي في الإضافة في قوله دلالة اللفظ وإنما اعتبروا من الدلالات القسم الأول فقط لانضباطه وعموم النفع به في العقليات والنقليات وغيرهما وفي التعلم والتعليم بخلاف غيرها مع خفة مؤنة اللفظ لأنه كيفيات تعرض للنفس الضروري ولذا قال ابن السبكي من الألطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر بها عما في الضمير فإن التعبير وللفصل والربط ... وأملهم القائمين بطلب النقل العاجز ... العائد وضعوا أشكال الكتابة دالة على الألفاظ فصار للشيء وجودات أربع وجوده في الأعيان ووجوده في الأذهان

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وجوده في العبارة ووجوده في الكتابة والأول منتفيان والأخير ان جاز بيان هو التخفيف عند السنوسي في شرح المقولات ان الأول بقطع هو الخفيف وهو الظاهر تنبيه قال فلت كلام الشيخ السنوسي وكتبه وغيره يدل على ان الدال الغير وان نزل على الكلام القديم اعني المعنى القائم بذاته سبحانه فهي ايضا نوع من هذه الدلالة فلت اظهر بها كلام المتأخرين فنقل عن السيد السند في حواشيه ان الدال اما ان يكون بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو المدلول ويسمى دلالة وهذا ذكره ابن الحاجب في مختصره الاصلي من ان الكلام النفسي نسبته بين معرفة بين فاعلها بنفس المتكلم وبينه وهو مدلول جعل الغير ان قوله بذاته لا يصح ان يكون الكلام القديم هو النسبة بالامور التي منها ان النسب امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج والكلام القديم معنى وجودي متحقق في الخارج فيصير المعنى ومنها ان النسب المدلول عليها ليست الغير ان كثيرة جدا وان شئنا نقارا متفيفيا بينها وكلام الله القديم صفة واحدة لا تتعدد بها بحسب انعلق كسائر الصفات ومنها ان نسبة يقتضي التغاير اي بتغيير الطرفين وكلامه تعالى قديم لا يلحقه التغيير وانت اعلم ايها الطالب بقولنا ان المتحقق من شرائعه وغيرهم هو بانه لا بد فيه من تغاير مصداقا اي ذاتا ونسبة واختيارا ان ثم ضوء شرح العقيدة ان دلالة الغير ان ملزوم الكلام القديم تعلقه فالدلالة اسقني اياه تعلق ان المتكلم به مقتض لنسبة للماء وانه متحرك في ضمن يدك هو هو ودوبان الا بعاد ليست بلزومية مثلا القيام مكان بنفس المتكلم بها واحق ما مثل به القيام ونقله عنه الشيخ يسير في حواشيه شرح الصغرى من ان مدلول الغير ان ليس هو الصفة الغائبة بذاته بل مدلول بعض متعلقات الصفة القديمة كما ان من الكتب السماوية تحرك قائم وقيام يفهم ان مدلول الغير ان غير مدلول الانجيل وهكذا اضرب وترى ان المتعلقات المدلولة للغير ان غير المدلولة لغيره وبان بينه من الاحكام ما ليس في غيره وعليه ينتسبه بكلام الله تعالى اما معنى لكونه من الامة تعلقين من ناليد اعلى ولا اخلا تحت كسبهم فيكون اضافة يد اليمين اضافة المخلوق للخالق تشريفا بحاية الجنة دار الله وانما جاز لكونه قصرت به الدلالة على بعض مدلول العين القديمة كما يقال للكلام المنزه به عن كلام الشياطين وليد الشيطان وكما نقول للعمى ان الغير ان من الانبياء وامعهم الا تجيبين بعض كلامهم مع انه ليس هو كلامهم بل جعل تنزيها عن كلامهم وبيد نظهر ان قول الاية انه من نسبة التراث باسم المدلول هو على حذف مضاف اي باسم ذات المدلول كما صرح به بعض المحققين وكما جاءت دلالة اللفظ الموضعية وهو المعتبر عند هم كما تقدم تنقسم الى ثلاثة اقسام دلالة مطابقة وهي دلالة تضمن وهي دلالة التزام اشار الناظم الى القسم الاول بقوله دلالة اللفظ على ما وضعه اي على المعنى الذي وضع له اللفظ اي من حيث ان وضع له وكلامه يشمل المعنى المجاز وهو احد من تعبير المختصر لانه لا يشمل المجاز فيلزم عليه كون المعنى بعد غير جائز يؤخذ منها اي بسبب نصا دلالة المكاتبة وذلك كدلالة لفظ الاربعة على وضع العشرين ولفظ الانسان على الجسم الناطق ولفظ الفرس على الجسم الصاهل والاسد على الحيوان المفترس والجمل على الحيوان الصالح لحمل الاثقال في السفر ونحو ذلك

هـ ولا يختص بمعنى

هـ ان العموم مطلوب هنا

هـ واما نسبة الكلام الى غير النفسي فهي مجاز او حقيقة

هـ اي وضع معنى له تعلق بنفسه اي وضع من جملة متعلقاته

هـ اي قد يتعلق الانسان بما لا يبصر

هـ وهذا دال على ان الدلالة وزيادة الصفة الغريبة بتعلقاته لا حصر لها

هـ خلافا لمن يقول ما للمعتزلة فقط ان مدلول الغير ان وغيره كما في التعجب والسمعة والبصر وهو الغير الغريب

هـ نعم هو مدلول الكلام ايضا

ثم بان الوضع يعم ما هو تعييني اعم من ان يكون بنفسه او بقرينة فيدخل التعيين بقرينة وبغيرها بنفسه لان احتياجه للقرينة ليس لتحصيل الدلالة بل للوضع ما هو في نفسه الابهام بسبب ذاته الاوضاع ويدخل المجاز بقرينة او بغير قرينة واشار للثاني بقوله وجزء وتضمنا اي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له من حيث انه جزء بمسمى تضمنا اي دلالة تضمن كدلالة لفظ الاربعة على الواحد بعدا او التين نصفها او الثلاثة ثلاثة ارباعها وكدلالة الانسان على الحيوان بقط او على الناطق فقط واختلفوا هل بينها انتفاء من بعض الدال على بعض المدلول او لا انتفاء الظاهر ليس هنا لان الاسم واحد ان فيشترك الجميع كان مطابقا وان فيسر الى بعض الاجزاء كان تضمنا وهو الصواب واشار الى الثالث بقوله وملازم فهو التزام اي دلالة اللفظ على معنى لازم للمعنى الذي وضع لفظ خارج عنه اي حيث ان لازم له هو التزام بشرط ان يكون اللزوم ذهنيا كما اشار اليه بقوله ان بعقل التزم اي ان التزم بزهن وسماه بالملزوم الزهني ان يكون المعنى كلما بهم من اللفظ بهم ذهنا لازمه سواء لازمه في الزهن والخارج معا كالزوجية اللازمة للاربعة بلفظ الاربعة بانها لازمة معنى الاربعة في الزهن والخارج عنده وبقال لهذا الكلي او لازمه في الزهن فقط دون الخارج كالبصر اللازم للاعمى بلفظ العمى فانه كلما تصور العمى في الزهن تصور معه البصر لانه لا معنى للعمى الا عدم البصر عما هو من شأنه بالبصر لازم له ذهنا وهو معناه له خارجا وليس البصر مدلولا عليه بالعمى نضمنا اذ ليس العمى هو البصر من حيث هو البصر اي معناه وانما معناه العدم المضاف الى البصر والمضاف اليه خارج عن المضاف وانما دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم له في الخارج دون الزهن فافهم وتسمو بذلك في محل الاصول والبيان وذلك كدلالة لفظ الغراب على السواد واللبن على البياض والتغيير على الحدوث والاعلى وجود الغير انما الاولان فلان الغراب يوجد ابيض واللبن ازرق فكلما اذا فرضت انتفاء السواد والبياض عنهما لم ينتف عنهما تغيير وانما الاخيران فلان الفعل كما يتصور التغيير والاعلم الحدوث والغير كذلك يتصور الاولية والاعلى الاخيرين اوجاهلا بلزومهما معا وهذا معنى اللزوم في الزهن وان كان الفعل بعد الاستدلال يقطع باللزوم في الخارج والا يجوز انتفاؤه وبه نظهر ان اللازم في الخارج فقط فساء فيتسمى يجوز انفكاك انتفاء لزومه في الخارج ايضا وقتم يبلد نعم اذا صار اللزوم في الذات غير الفعل الجيد يصير كلما بهم الملزوم بهم لازمه بانه بحوزه هنيا مبنيا وهو ظاهر وقد علم ان اللازم في الخارج ما يلزم بعض الاعزاء من التمام كالسنة والثمانية والعشرين وقوله الفعل اجبر ابدا من البعض فما دونه من جملتها ومن الزيادة كالاثني عشر ونحوها زيادة اجبر ابها عليها وبعد نسبة الدلالات الثلاث الوضع انه بسبب الاول وبسبب الاخيرين وقبل الاخيرين تعقلان ذكر الدال سببها هو بهم الكل والملزوم سواء وهو من اللفظ او غيره وقيل دلالة التضمن وضعية ليرخوله اجبر في الموضوع له دون دلالة الالتزام تعقلية لخروج اللازم عنه وهو الكثر به هو الذي سلكها

هـ من لزوم السواد الغراب والبياض اللبن

هـ اي الغراب والثلج

هـ والانفعال من مع الاعراب تريد وهو محل الدلالة الوضعية

هـ محل الدلالة الوضعية

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

ابن عرفة والخلاف لفظي. تنبيهات الأول أورد القرافي على حصر الدلالة الوضعية في
الثلاث أن دلالة العام على بعض أفراده خارجة عن جميعها فليست مطابقة لأن اللفظ العام غير مراد
به الفرد وحده بل جميع الأفراد وليست واحدة ولا تضمنا لأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والعام كلية
كما تقرر في الأصول ولا التزاما لأن الفرد غير خارج عن مدلول العام ولو كان الفرد الواحد خارجا عن جميع الأفراد
لتناولها ونسبتها إلى العام فيبقى بلا معنى وأجاب الشيخ ومن تبعه بأنها مطابقة لأن قضية
العام في قوة قضايا بعدد أفراده وكل واحدة من تلك القضايا كلية مطابقة بكذا ما في قوتها وهو غير صحيح و
الحق عند المحققين أنها تضمن ضرورة أن العام مستغرق لجميع الأفراد والفرد الواحد بعض من الجميع قطعا
فيكون فهمه في ضمن الكل قطعا وقولهم العام كلية مؤول أي مدلوله من حيث الحكم عليه كلية أو مدلوله
مع ما نسب إليه قضية كلية وأما العام من حيث هو هو كل وأما الكلية القضية المشتملة عليه ولا منافاة
بين كونه كلا وكون قضيته كلية إذ لا مانع من توجه الحكم الإيجابي أو السلبي إلى كل فرد من الأفراد أو
إلى الكل على جملتها فالعام مطابقة وعلى كل فرد منها تضمنا. الثاني لا بد من اعتبار الحيثية في تعاريف
الدلالات الثلاث ليسلم كل منها من عكسها من الفساد لأن اللفظ قد يكون مشتركا بين المعنى وجزئه كلفظ
الركعة الموضوع تارة لمجموع أركانها وتارة للانحناء المخصوص أو بين المعنى ولازمه كلفظ الشمس الموضوع
للقرص تارة وللشعاع أخرى فإذا أطلق لفظ الركعة على المجموع المذكور كان يصدق على أنه دال على ركعة تدرك لما
قد فهمت ببعض الانحناء في ضمنه دلالة تضمن لا مطابقة لأنه وإن صدق عليه فهم المعنى من لفظ موضوع له لكن
لم يفهم منه من حيث أنه موضوع له بل من حيث أنه موضوع للمركب المندرج هو فيه وكذا إذا أطلق لفظ
الشمس على القرص كان يصدق على نحو الشمس بها وفهم منه لازمه الذي هو الشعاع ففهمه منه التزام لا مطابقة
إذ لم يفهم منه من حيث أنه موضوع له بل من حيث وضعه لملزومه وإذا أطلق لفظ الركعة على الانحناء والشمس
على الشعاع ففهمهما منه مطابقة لا تضمن والتزام فافهم.

فصل في مباحث الألفاظ

قد تقدم أن المعتبر عندهم من أقسام الدال إنما هو اللفظ الدال بالوضع وأراد في هذا الفصل ذكر مباحثه
من حيث كونه مركبا أو مفردا أو كونه أعم وكليا أو جزئيا وغير ذلك لينساق الكلام إلى الكليات التي هي
مبادئ التعريفات ومباحث جمع مبحث اسم مصدر بمعنى البحث وهو التفتيش والاستقصاء. قال

مستعمل الألفاظ حيث يوجد ... إما مركب وإما مفرد

قسم اللفظ على قسمين مركب ومفرد والمراد تقسيم اللفظ الدال بالوضع فأل في الألفاظ للعهد والمعهود
اللفظ الدال بالوضع فيؤخذ منه أن دلالة المركب وضعية بالنوع وهو التحقيق كما بينه التفتازاني
وغيره خلافا لمن قال إنها عقلية. ثم أشار إلى تعريف كل واحد من القسمين فقال

فأول ما دل جزؤه على ... جزء معناه بعكس ما تلا

فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به مع تنكيره كونه صفة لمقدر أي فقسم أول وما بعده خبر ووصل الدال في جزئه

للوزن

للوزن والمعنى أن المركب عند المناطقة هو ما دل جزؤه على جزء معناه نحو قام زيد فالجزء الأول من هذه
الجملة وهو قام دال على قيام في الماضي وجزؤها الثاني وهو زيد دال على الذات التي حصل منها القيام وكل
من هذين المعنيين جزء من معنى الجملة الذي هو حصول القيام فيما مضى من زيد وكذا قولنا غلام زيد ونحوه
من المركب الإضافي الذي لم يجعل علما فإن معناه ذات موصوفة بالغلامية منسوبة لذات مسماة بزيد ولفظ
غلام يدل على الأولى وزيد يدل على الثانية وكل منهما جزء من مجموع المضاف والمضاف إليه في التي
التعريف واقعة على اللفظ الدال بالوضع بقرينة جعله مورد التقسيم وهو كالجنس فيخرج منها المهمل
كديز مقلوب زيد فلا يوصف بتركيب ولا إفراد وقوله على جزء مخرج لما لا جزء له كباء الجر ولامه ولما له جزء غير دال
كزيد وقوله على جزء معناه مخرج لما له جزء دال على غير جزء معناه كبعلبك علم لبلد فإن كلا من بعل وبك
دال على معنى لكنه غير جزء من بعلبك إذ البعل معناه الزوج والبك الدق مصدر بكه ويخرج بهذا أيضا
كل مركب إضافي جعل علما كعبد شمس وامرئ القيس ونحوهما إذ لا يدل واحد من الجزأين على جزء معناه
الذي هو الشخص المسمى فإن عبد يدل على ذات متصفة بالعبودية وهو كل المعنى لا جزؤه وكذا امرؤ بمعنى
رجل وقولهم يخرج بهذا القيد أيضا نحو أبكم وإنسان لأن جزء أبكم وهو الباء يدل على الوحدة وكذا الهمزة كناية عن
فرد مستفهم عنه أو مخبر بكثرته وكذا أن في إنسان من شرطه وهذه المعاني أجنبية من معنى أبكم الذي
هو شخص متصف بالبكم وإنسان الذي مفهومه حيوان ناطق فيه نظر لأن كلا من الأب ولم لا يصح كونه
جزءا من أبكم الذي هو بزيادة الهمزة مشتق من البكم ولا أن إن جزء من إنسان لأنه مأخوذ من الأنس أو
من النسيان على الخلاف فيه كما لا يقال في رجل إنه مركب من أم من الرؤية ومن الجولان والصواب
أنهما خرجا بما قبل هذا القيد وزاد الشيخ السنوسي وغيره في التعريف دلالة مقصودة قالوا الاحتراز
به عن نحو الحيوان الناطق إذا جعل علما لإنسان فكل من جزئيه دال على جزء معنى الإنسان لكن هذه الدلالة
غير مقصودة من العلم لأن القصد منه تعيين مسماه والمعنى الأصلي التركيبي غير ملحوظ فيه البتة و
استحسن الشيخ السنوسي أن يزاد فيه بعد مقصودة خالصة من شوائب العلمية للتحرز به عن العلم
الإضافي الذي يقصد به مع تعيين مسماه إفادة معناه التركيبي لغرض تفاؤل أو مدح أو غيره كما في السعود
وحجة الإسلام ونحوهما وكأن القوم لم يعتبروا هذه الدلالة لأن المقصود بالذات من العلم إنما هو تعيين
المسمى لا معناه الأصلي. وقوله بعكس ما تلا بالتنوين خبر مقدم وما تلا مبتدأ مؤخر وما واقعة على
المفرد والمعنى أن تعريف المفرد الذي تلا المركب كان بعكس تعريف المركب والمراد بالعكس اللغوي أي تعاكسهما
فيقال في تعريفه هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة فيدخل فيه ما لا جزء له كباء
الجر ولامه لأن السالبة تصدق مع نفي الموضوع وما له جزء غير دال بالوضع كزيد ومثله أبكم وإنسان ورجل
على ما هو الحق وما له جزء دال على غير جزء معناه كبعلبك وامرئ القيس وما له جزء دال على جزء معناه دلالة
غير مقصودة كحيوان ناطق علما على إنسان معين. تنبيهات الأول اعلم أن الجزء قسمان

ماتٍ وصورةٍ فإنها هو نفس جوهر اللبد كغلام زيدٍ من غلام زيدٍ والصورة هو الهيئة العارضة
له بالتركيب وتغايرهما بالشرع منشؤه وصورة التأليف ثم الجزء المادي فيكون مغايراً للبد كالأضا
فة المستفادة فإنها من قبيل المادي منهم من اشتط بأن الصورة هي المركب أو لا يعتبر والصحيح عدم اعتبا
ر ولذا قالوا في البعل فوقام انه من المجرد لعدم اعتبار جزء الصورة الموهر الصيغة ولا لتعاون فيه لان
فيه جزء بين افادة والصيغة لكن قام الناصر ادركب ونعم يعد عملي المجرد لان التعريف
للمجموع ومفهوم المركب وجود ومفهوم المجرد عدمي لانه سلب فيما ثبت له التركيب ولا يعقل سلب
امر الا بعد تعقل الامر المسلوب لا يقال المجرد جزء المركب وهو سابق على الكل وايضا الجزء لازم للكل
ضرورة بكيف يعقل فسبيله الكل وبيانه لانا نقول كونه جزءا من المركب ولازما له لا حقو
بسبب ذا تهما اي مصدر فهما وقولك لا يلزم التغاير بينهما والتباين بسبب مفهومهما المقتضى
تأخر المجرد عن المركب ابهم فقوله

وهو على قسمين المجرد ا ... كل أو جزء وحيث وجدا

ابتداء بان المجرد ينقسم بحسب تشخص معناه وعدم تشخصه الى قسمين كلي وجزئي اشار الى تعريفهما بقوله

بمفهم اثنين فالكلي ... كما سر وعكسه الجزئي

بعنوان الكلي هو الذي يفهم اثنين فصاعدا بحيث لو صدق تصور معناه من حيث هو على متعدد كانسان وابيض
فان كلا منهما اذا وقع على فرد اخر كان ايضا بما ينبغي معناه بالحقيقة لا المجاز لانه يصدق على زيد الشجاع
وعمرو الشجاع وغيرهما والجزئي هو الذي لا يفهم الشركة في معناه بان يمنع نفس تصور معناه من وقوعه على
متعدد نعم يجوز بالنظر الى ذاته ان يكون صدقه على متعدد بالضرورة ولو شاء الباري جل اسمه
لجعل زيدا عمرا وبالعكس اذا لعكس هنا بالمعنى اللغوي ايضا خلاف الواقع بل لا يصدق ممتنع الواجبات دون ممتنع الممكنات والاضافة وهو اعم
الواجبات اثبات شيء لا شيء بلا واسطة اشتغالي او اضافة كاثبات الانسان لزيد ونعم في قولك زيد انسان
وعمرو انسان بخلاف اثبات القيام لهما في قولك زيد قائم وعمرو وبئس فانه لا يكون كليا باعتبار حمله على
زيد وعمرو اذ لا يصدق عليهما مواحاة واذا يكون كليا باعتبار حمله على زيد المتضمن والنحو مثلا لصحة قولك
المتضمن علم والنحو علم وهذا التفسير بسبب الحقيقة اظاهر للمعنى اذ هو معروف التشخص وعدمه
واقا سمو اللبد كليا وجزئيا مجازا من تسمية الحال باسم محله وقوله واعم اراد بتصور المعنى حصوله
في الذهن لان حصول صورته اذ هو نفس الصورة والا لزم اثبات الصورة للصورة وقلنا بنفس تصوري للتنبيه
على ان المعتبر في كونه جزئيا ان يكون صدقه على متعدد بالنظر الى ذاته بحيث لو شاء الباري جل اسمه لجعله
متعددا اذا لمنع مانع فقط بالنظر الى ذاته لا بسبب جزء بل هو كلي فدخل فيه نحو بعض الكلي للازم
انتزاع اخر هنا مما يوجد من افراده ولو بسبب استحالة وجوده كالشريك والجمع بين الضدين فان كلا

الصورة والمعلومات بعض الحمل
وهو الاعتبار الذي يعتبر المحقق
جزء

ومشترك الالفاظ بالكلي وضعه
تعدد معناه واخص التشكيك
وربما كان فيه كلي متواطئ
والمهمل مرادف المشترك اللفظي
هو

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

المخفف على الأول بناء على أنها وضعت كلية وأقيم فيها الجزئية عند الاستعمال وهي كلية وضعا
جزئية استعمالا أو أحكم التصوير على الثاني بناء على أنها وضعت لجزئي ما تشخص باعتبار تعلقه بأمر عام
بأن يلاحظ عام كالإشارة أو التكلم أو الخطاب في الضمير ويستفاد هذا الوضع وضعا خاصا
يوضع له عام فيلاحظ وضع العلم بأنه عام فلا حاجة إلى الاعتراض بما أجاب عنها بأن هذا وضع
بلام التعريف أو للتعريف يكون المعهود فيه معينا وهو بالإضافة الجنسية والوصول إلى المراد بعد
الجنس فإنها دلالات فتدبر في رسالة الفصل للمدقق الجزء، وبالمعنى السابق يستقيم الجزء،
المخفف لأن جزء بالنظر إلى ذاته ويطلق الجزء أيضا على معنى مندرج تحت كلي ويسمونه
الجزء، الإضافي سواء منع تصوره الشركة فيه كزيد بالقياس إلى إنسان أو بعضه مندرج تحت كلي كالإنسان والحيوان
بالقياس إلى الجسم أو بعضه مندرج تحت الإنسان كالإنسان بالقياس إلى زيد وعمرو وبكر
مما لم يلاحظ من المخفف ويستفاد هذا المعنى بالإضافة كما أشرنا هو قيد الكلي في
الجزء، المخفف ينقسم الرقم مخصص والرقم جنس بالأول ما تعين مسماه بالخارج عن الذهن كزيد وعمرو
والثاني ما تعين مسماه في الذهن كإنسان وأخواته للإنسان وقد يقال بواحد العرف يقيد
الجنس بالسر والمختار من ذلك ما عقفه إن لم الجنس موضوع للمخفف ليبين هاهنا غير ملتفت
إلى الذهنية مع قطع النظر عن وجودها في أفرادها الخارجية واسم الجنس موضوع للمخفف الذهنية
باعتبار وجودها في أفرادها الخارجية ولذا كان الأول جزئيا والثاني كليا وقد اختلف في استعمال الكلي
كالموصول والعرف مثلا فقيل استعماله فيما تعلم التشخص وقيل فيما تعلم الجنس قيل والحق أن الوضع
مثلا وضع لمعنى معين منصوص من تلك الأمور الخارجة من التشخص صدرت في أول زمان وقعت تكثيرها
ثم وضع لمعارف غير العلم وأورد عليه أن الاسم الموضوع بخصوصه لذلك وضعا عاما والضمير لما يستعمل
غالبا في العهد الذهني منها من حيث أنه معين واسمه الكلي غالب استعمالها فيها بتبعه الذهن متنبه
كما يشير إلى مراد ما في العهد المعين منها واختلفوا أنهما في الجنس وأن الواضع اعتبر نوعا واحدا من
العرف ووضع له اللام مع قطع النظر عن أفراده ووضع الاسم للمخفف الذهنية لا ينافي استعمالها
مخففة في أفرادها الموجودة المخففة في ضمنها وكذلك اختلفوا أيضا في استعمال العلوم كالمتضايفين والشعر
مثلا والحق أنها إن أريد بها الفوائد المخصوصة بعلم الشخص بأن مجموع تلك الفوائد عرضي واحد لا تقوم
فيه وإنما تفرد بالاعتبار الذي عليها وإن أريد بها الأمر الكلي الذي يلاحظ فيه المعنى الجنس المخالف
وجدا التسمية بالجزء وبالكلي أي بمعنى الكلي كالإنسان مثلا جزء من المعنى الجنس وجزء لا يتسامح على الإنسا
نية والمشخصات والمعنى الجنس يحكى بالنسبة إليه فتسبوا إلى واحد منها إلى الآخر فتدبر

وأول المراتب أن يبقى الذي خرج ما نسب أو لغارق إذا خرج

كما كانت الكليات متباينة إلى هنا وإن سرت أو سرى ما كانت العروض إلا تكون بالذات والاسم بالعرض فيما

احفظ

احفظ الرقم عن الذات والعرض فيما بينهما هاهنا ويعلم أن أول التقسيمين السابقين وهو الكلي ينسب إلى
الذات أي الماهية فيقال زيد ذاتي إذا كان مندرجا فيها يعبر عنها وينسب الثاني العرض فيقال زيد عرضي
إذا كان خارجا عنها ومعنى أنه إذا أخذ بكل جزء من الماهية ولا خارجا منها بأن كان هو نفس الماهية فيقال زيد ذاتي لا عرضي وعليه فالقسمة ثلاثية فالذاتي هو الكلي الذي يكون جزء من ماهية أفراده ويعرض
بالجنس كالحيوان للإنسان وبالفصل كالناطق له والعرضي هو الكلي الخارج عن ماهية أفراده ويعرض بالعرض
العام كالمشترك للإنسان وبالعرض الخاص ويسمى الخاصة كالضاحك للإنسان وما يعرض جزئيا أو لا خارجا فهو النوع
لأن الإنسان بأنه نفس ماهية أفراده وبعضهم يجعل القسمة ثنائية فالذاتي هو الكلي الذي يكون جزء من
الماهية فيشمل النوع وبعضهم يجعلها ثنائية أيضا ويدخل النوع في الذاتي بناء على أن الذاتي هو ما ليس
خارجا عن الماهية فالأقوال ثلاثة لا اثنا عشر نسبة النوع ذاتية على الثلاث نسبة الشيء إلى نفسه وقد يجيب
بأن باء النسب قد تجعل الاسم للمبالغة فواحدي واحد وقال بعضهم أن الذاتي كما تطلق على المخففة تطلق
على ما هو مركب فالمراد من العرض هنا ما هو العارض للماهية المحمول عليها لا بين للحيوان وهو
غير العرض عند المتكلمين بل هو الصفة أعادة أنه لا يلتفت عن الإضافة واستعمالها بهذا المعنى ليس أمرا مهملا
فيما تقدم خلافا للكاتبي ومن تبعه بل هو من وضع اللغة وارد في كلام العرب كقول سيبويه رضي الله عنه

وذلك ذات الأل وإن يسألا ... يبن على أو صار مثل منزع

وقول الآخر ... قبح ابن أخت القوم ذات مالية ... إذا كان بعض القوم ما ليته

قيل وقد قول تعلموا صلحوا ذات بينكم أي مخففة وصلحوا وعليه درج جماعة من المحققين ورد ذلك أنكم على
من رد وروده بهذا المعنى بين أن قولهم في النسب إليها ذاتي غير جار على القياس لأن علة الياء
وهو خلاف الظاهر ومقتضى منع الفاصل بين أنها زائدة وعليه بالقياس أن يقال ذاتي ورد بأن المعروف
ابن هشام أن قول المتكلمين في النسبة الوذات فإنما بإثبات تاء التأنيث لمن يثبتها وأن الأول
فرعلت العرض بين الذاتي والعرضي من حيث مفهومها وكثير ما يلتبسان من حيث المصدوق وهنا يشكل الفرق
بين الفصل والخاصة فتوهم بعضهم أن تغير يفهم بين الناطق والضاحك حيث جعلوا الأول فصلا والثاني
بعد مرار والثاني خاصة والتغير بعد رسما أقاموا مقلاي فقط وليس كذلك وإن كان الثاني جزء من
المخفف أو خارجا فهما اعتباران ثابت في الواقع ليس راجعا للاصطلاح نعم التسمية بالفصل والخاصة أمر اصطلاحي
وإلا فليس الكلام فيها وقد فرق بين الفرقاء بينهما بثلاثة بدون الأول أن الذاتي هو الذي لا يتصور بدونه
بدونه والعرضي بخلافه الثاني الذاتي هو الذي لا يعقل والعرضي بخلاف الثالث أن الذاتي هو الذي لا تتغير الذات
مع توهم رفعه والعرضي بخلافه مثاله الناطق والضاحك بالقياس إلى الإنسان بدونه ويتصور بعدمها بدون فاعله

وعليه تكون نسبة النوع الذاتي نسبة المخففة إلى مصدرها فتدبر وتفهم

كما أنه ثبت لها بلا علة والضحك معلول بالتعجب المعلول بإدراك الأمر الغريب المسبوق بتعقل الإدراك
المسبوق بالقوة العاقلة التي هي الناطقية وكما أنه لا يمكن توهم رفع الناطق مع بقاء حقيقة الإنسان
بخلاف الضاحك وقد أشار ابن الحاجب في أصليه إلى الأولين بقوله الذاتي ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه
كاللونية للسواد والجسمية للإنسان وقد يعرف بأنه غير معلل وبأنه ثبت العقلي وقد اعترض الصوس
على الأخير بأنه من اللوازم العرضية ما يشارك الذاتي فيهما كالزوجية للاثنين والفردية للثلاثة فهو
إنما يتجه في الثالث أن أريد توهم رفعه عن الشيء انتفاؤه أما إن أريد به مجرد قطع النظر عنه فلا يتجه لأنا إذا تصورنا
ضعف الواحد مثلا وقطعنا النظر عن انقسامه بمتساويين لم يلزم من ذلك بطلان تصور كنه الاثنين بخلاف
الذاتي ومعنى الثبت بثبت العقلي في كلام ابن الحاجب أن ذاتي الشيء يتقدم في الوجود بين الذهني والخارجي فلا يتعقل
الإنسان في الذهن أي بالكنه حتى تتعقل أجزاؤه من الحيوانية والناطقية ولا يوجد الإنسان في الخارج حتى توجد
الحيوانية والناطقية وقد ذكر القرافي في تنقيح بأمرين فيد اعتبرهما أن يعلم من اللغة أن اللفظ وضع لأمر بمثابة يعلم
أن كل واحد منهما داخل في المسمى وأن ما عداهما خارج عنه وكذا الوضع الشرعي كالصلاة والعموم كالحال عند النحاة
وبعد ذلك بالنقل الشرعي أي بعلم من العقل حقيقة مركبة من شيئين فيكون ما عداهما خارجا عنها إلا إن التأني
بعلم مما تقدم أن يكون الشيء ذاتيا أو عرضيا أمر نسبي يختلف بالإضافة مثلا الحيوان ذاتي للإنسان لدخوله في
ماهيته وعرض للناطق لخروجه عن ماهيته فهو خاصة له غير شاملة عرض له عام والناطق ذاتي للإنسان
لما مر وعرض بالنسبة للحيوان لخروجه عن ماهيته فهو خاصة له غير شاملة وعلى هذا فقول الناظم
وأول مبتدأ والمسوغ التفصيل وجملة الشرط وجوابه خبر ويصح نصبه على الاشتغال بتعدي عامل بتعيين
النسبة على أن الجملة الداخلة عليه زائدة وجواب الشرط محذوف وهذا الوجه يجيد تقدم معمول النسبة
وهو للذات على أداة الشرط وذلك يمنع كون النسبة جوابا له والله أعلم **فصل** ٨

٨ **والكليات خمسة دون انتقاص … جنس وفصل عرض نوع وخاص** ٨

تقدم مبادئ التصور بيانه وهي الكليات الخمس وتسمى بالفواظ ايساغوجي كما يسمى به أيضا العلم الباحث (في اللغة اليونانية)
عنها ووجه انقسام الكلي إليها أنه إما أن يكون تمام ماهية أفراده أو لا الأول النوع كالإنسان فإنه تمام
ماهية أفراده كزيد وعمرو وغيرهما لا تغاير بينها إلا بالعوارض المشخصة والثاني إما داخل في ماهية أفراده
بأن يكون جزءا منها وإما خارج عنها والداخل في الماهية جنس إن كان أعم منها كالحيوان في ماهية الإنسان
فإنه أعم منها لصدقه بها وبالفرس مثلا وفصل إن اختص بها كالناطق فإنه جزء من ماهية الإنسان ويختص
بها والمراد بالناطق المتكلم بالقوة العاقلة وليس المراد المتكلم بالفعل أو بالقوة والخارج عن الماهية
إن اختص بحقيقة واحدة كالضاحك والكاتب للإنسان فهو الخاصة وإن شملها وغيرها كالماشي باعتبار
الإنسان فهو العرض العام وقد علم منه بما ذكر أن النوع هو الكلي الذي هو تمام الحقيقة وإن شئت قلت فيه
هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين في الحقيقة والجنس هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها

وإن

وإن شئت قلت هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين في الحقيقة والفصل هو جزء الماهية الخاص بها
وإن شئت قلت هو ما صدق في جواب أي ما هو صدقا ذاتيا والخاصة هو الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها
وإن شئت قلت هو ما صدق في جواب أي ما هو صدقا عرضيا والعرض العام هو الكلي الخارج عن الماهية الشامل
لها ولغيرها وقد عرفت أمثلتها فإن قلت في الأقسام تداخل الصنف كالعربي والرومي مثلا قلت
هو داخل في الخاصة غير الشاملة. **تنبيهان** الأول قد جرى في التعريفات المتقدمة ذكر جواب ما
هو وجواب أي ما هو وبيان ذلك أن أدوات السؤال وإن كانت كثيرة فالمحتاج إليه هنا اثنان ما وأي أما ما
فيسأل بها عن تمام حقيقة المسؤول عنه هذا هو الأصل فيها وقد يسأل بها عن الوصف كقولهم ما زيد أكريم
أم بخيل لا كنه مثلا والأصل ثم السؤال بها إن كان عن كلي واحد لا يشاركه غيره في تمام حقيقته كالإنسان فجوابه
بالحد التام أي الدال على جميع أجزاء الحقيقة مطابقة أو تضمنا فإذا قيل ما هو الإنسان فجوابه الحيوان الناطق
وإنما زدت لا يشاركه غيره احترازا من الصنف وإن كان عن جزئي أو عن مثله الصنف كالزنجي أو عن متعدد متحد
الحقيقة كزيد وعمرو أو الزنجي والرومي فجوابه بالنوع فإذا قيل ما هو زيد أو ما هو زيد وعمرو أو ما هو الزنجي والرومي
أو ما هو الزنجي والرومي وزيد فجواب ذلك كله بالإنسان لأنه تمام حقيقة الجميع ولا يحتاج في جواب السؤال عن الصنف
كالزنجي إلى زيادة وصف الخاص به كالأسود كما لا يحتاج في جواب السؤال عن الشخص إلى زيادة العوارض المشخصة
لأن السؤال بما إنما يكون عن الحقيقة لا عن العوارض فإذا أراد السائل وإرادة السؤال عن العوارض فليسأل
بغيرها وإن كان السؤال عن تمام الذاتي المشترك بين متعدد مختلف الحقيقة كالإنسان والفرس أو زيد وشرق
أو زيد والفرس فجوابه بالجنس فإذا قيل ما هو الإنسان والفرس أو ما هو زيد وشرق أو ما هو زيد والفرس فجوابه
الحيوان لأنه تمام المشترك بين المسؤول عنهما في الصور الثلاث فقد انحصر جواب السؤال بما في ثلاثة أقسام الحد
والنوع والجنس وإنما لم يفصل في غير الكلي المتواطئ لأنه كما احتمل أن يكون قصد السؤال عن التفصيل احتمل أيضا
أن يكون قصده عن الحقيقة إجمالا والأحوط الاقتصار في الجواب على قدر الحاجة فإن بقي للسائل طلب أتبع
المسؤول وأما أي فيسأل بها عما يميز المسؤول عنه ويفصله عما يشاركه في ذاتي أو عرضي وجواب ذلك
يكون بالكلي المميز للحقيقة عما يشاركها في الذاتيات وهو الفصل أو في غيره وهو الخاصة وإنما يميز في الجواب
بأحدهما إلا إن قيد السائل فإن قال أي ما هو الإنسان في ذاته تعين الأول أو في عرضه تعين الثاني وبهذا
تفهم التعاريف السابقة ونعم بها واضح منه والله أعلم **التنبيه الثاني** اعلم أن النوع نوعان
حقيقي وقد تقدم أنه الكلي المقول في جواب ما هو على متفقين في الحقيقة فقط وإضافي وهو الكلي المقول
في جواب ما هو على كثير من المندرج تحت جنس ومن تأمل تعريفيهما يعلم أن بينهما عموما وخصوصا من وجه
فالإضافي أعم من الحقيقي من جهة عدم تقييده بمتفقي الحقيقة والأخص من جهة تقييده بالمندرج تحت
جنس والحقيقي بالعكس فيجتمعان في النوع السافل وهو الذي لا نوع تحته ويسمى نوع الأنواع كالإنسان فإنه
إنما تحته الأصناف والأفراد فهو حقيقي لصدقه على متفقي الحقيقة فقط وإضافي لاندراجه تحت جنس بل

اجناسا كالحيوان والجسم ويبعد الاضافة في الجنس السافل كالحيوان والمتوسط كالجسم ويبعد اكثر في النوع البسيط الذي لا جنس فوقه والانواع تتفاضل بالنقص والوجود بناء على ما للعلاسفة من كون هذا غير وجود بان هذا مبهم متردد بين تمام جنس والاجزاء جنسا منه ومن الفصل والعرض بسائطها والنقطة عندهم مبدأ الخط التعليمي وانكر ذلك اهل السنة فقالوا انها متشابهة لا تتجزى وكذا الوحدة نعم ان اريد بالنقطة الجوهر الفرد وبالخط ما تركب من جوهرين فالحركة كما تصح للكثير تصح للواحد والله اعلم

وأول الثلاثة بلا شك ∴ جنس قريب او بعيد او متوسط

مراده بالاول الجنس وانما ذكر ان الجنس له تقسيمان احدهما وهو الذي يجب ان يهتم عليه تمام المناطقة لانه المحتاج اليه غاية ما في الباب ان يقال انه يقسم القريب للماهية التي هو جنس لها والبعيد منها لان الجنس قد علمت انه تمام المشترك بين اماهية وماهية اخرى والمراد بالتمام هنا الجميع للافراد المشترك هو ان كان تمام المشترك بين اماهية وبين كل ماهية تشاركها بوجه فهو جنس قريب لها كالحيوان للانسان فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس لا بين ماهية كالانسان وماهية كالحجر وان كان تمام المشترك بينها وبين بعض ما يشاركها بوجه دون بعض فهو بعيد منها كالجسم باعتبار ماهية الانسان لانه وان كان تمام المشترك بين الانسان والحجر ليس تمام المشترك بين الانسان والفرس لانه احدهما ايضا عليه كالنامي والمتحيز بالفعل بالنسبة الى الانسان ونعم يكون الجسم قريبا للحجر لانه تمام المشترك بين ماهية الحجر وبين كل ماهية تشاركها في الجسمية او محذوفة الصفة بالقرب بالنسبة والبعد من كذا الاولان الغرب والبعد نسبيان يجمع انصاف الاوامر بعضها باعتبار نسبتين مختلفتين كقسم البعير اما بعيد كالنامي بالنسبة للانسان او قريب كالجسم للانسان او بالعكس كما مر له وقد تبين ان هذه القسمة كما بينا وذلك هو المعروف بينهم والناظم بعلها الثلاثية حيث قال الجنس قريب او بعيد او متوسط ولعل مراده بالوسط بعض ما يصدق عليه البعيد والقسمة المذكورة وذلك بان يقال البعيد على ما ليس فوقه تمام مشترك كما مر للانسان والقريب على ما ليس تحته تمام مشترك كما للحيوان له والوسط على ما فوقه تمام مشترك وتحته تمام مشترك كالنامي له بان تحته الحيوان وفوقه الجسم والجوهر وهذا على المعروف على ان ما جعله وسطا الظاهر بالنسبة للانسان والفرس ونحوهما وهو قريب بالنسبة للنبات مثلا كما تقدم فتنبه

تنبيه كما ينقسم الجنس الى قريب وبعيد كذلك الفصل ايضا يكون قريبا وهو فصل النوع من جنسه القريب كالناطق للانسان ويكون بعيدا وهو فصل الجنس كالحساس للحيوان وهذه كريغة الكاتبي والمعروف في تعبيرهم ان الفصل القريب هو تمام المميز كالناطق للانسان والبعيد هو المميز فقط بما ذكرنا ان الناطق مركب من جنس وفصل فيكون فصل الناطق فصلا وبعدا عن الانسان وكذا لو فرضت ان الفصل المفرد للناطق مركب من جنس وفصل ايضا فيكون فصل الناطق بعيدا عن الانسان بهم تبين وتعين الناطق بمرتبة وهكذا وهذه امور تقديرية لا يعبر عنها تحقق والله اعلم التثنية

الثاني

الثاني للجنس انهم ذكروا له اربع مراتب عال ومتسافل ومتوسط ومتعدد بالجنس القالي هو الذي لا جنس فوقه وتحته اجناس وبسيط جنس الاجناس الجنس الذي لا جنس فوقه وتحته اجناس كالجسم والنامي والحيوان وانما اعتادوا والوجود واحد بالذات وان كانت اغراضهم الجوهر لان ليس واحد منها جنسا لغير جهات ماهيته وقد عدوها في لوازم الوجود للماهية فهي من المعنويات العرضيات بلزوم ذكرها وقد مر الغزالي في تهافته بان الوجود لا يجمع كونه من اللوازم البينة بالمعنى الاعم فالملازمة ان تصور احدهما يلزم تصور الاخر بعد لا ما قيل انهم ذكروا ذلك لانه يستلزم وجوب الوجود لان ذلك لا يقال الا لما صح كونه جنسا وهو لا يصح والجنس السافل هو الذي لا جنس تحته كالحيوان فانه لا جنس تحته وانما تحته الانواع كالانسان والفرس ونحوهما والجنس المتوسط هو الذي فوقه جنس كالجسم فوقه الجوهر وتحته الحيوان والمتعدد هو الذي لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر وقد مثل له بالجسم لما مر ان الجواهر ثمانية افراد ليس منتظما افرادا ليس بمنتظم بناء على انه جنس عندهم وانواعه تتحقق بالصور وبعضهم يجعله نوعا وتحته افراد تتحقق بالعوارض وهذا بناء على ان لوازم البسيط افضل عندهم تحت الجوهر وبعضهم يجعله داخلا تحته بيتكون نوعا اضافيا اذ جنسا اضافيا او بهم مر كلام الناظم على هذا التقسيم وقد غلط من حمله على ما مر الغريب بالسافل والبعيد بالعالي وقد علمت انعكاس الحقائق بينهما بعضهما

ومصروفا تنبيه كما ان الجنس له مراتب كذلك النوع الاضافي له مراتب اربع فالنوع السافل هو الذي لا نوع تحته وبسيط نوع الانواع الاضافية التي فوقه كالانسان والنوع العالي هو النوع الذي لا نوع فوقه كالجسم فانه ليس فوقه الا الجنس العالي وهو الجوهر والنوع المتوسط هو الذي فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان فوقه الجسم وتحته الانسان والنوع المتعدد هو الذي لا نوع فوقه ولا نوع تحته ومثاله ايضا متعذر الا انه مثل له بالنقطة عند العلاسفة على قول من قال منهم انه نوع وانه مندرج تحت الجوهر كلام وكونه لا نوع فوقه لا يتم لان الجنس فوقه فيتم الا ان من جعل الجنس نوعا اضافيا يقول ان فوقه نوعا اضافيا ايضا وهو الجوهر فتدبر

من اقسام الاضافي يستلزم تركيبه لا فرد احد تحته جنس متابع ان لم يجد فيتم الركب ∴

وتسعة الباقيات للمعاني ∴ خمسة اقسام بلا نقصان
فواحد اشاركه قائلة ∴ والباقيات المتحدة التراد

فسر الكلية الخمسة اقسام وحاصله ان المحمول اما ان تقول الكلية اما واحد او متعدد والمتعدد اما ان يكون واحد منهما واحد او متعدد بعضها او اربعة اقسام والقسم الاول منها هو الكلي واحد العينو واحد النسبة المتواطئ وسمي كذلك لان افراده تشارك في معناه اي افراد اقتضاه ماهيته كالانسان فان افراده كزيد وعمرو مشاركة في الانسانية وليس بعضها اولى من بعض بها او الزمنية كالشمس فان افراده المتفرقة والمجتمعة لا تتفاوت في معنى الشمسية لا يرد ان بعضها اقدم من بعض وبعضها اشد حرارة وضوءا لان ذلك لا يخل بالمعنى المشترك والمراد بالمعنى المشترك ما يعم الافراد بالحمل الاولي الذاتي وهو ما يصدق عليها بان يقال في جواب ما هو زيد انسان وعمرو انسان وبكر انسان وهكذا وهذا معنى قولهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود افراده وكلي في العقل بالنظر الى ذاته وكلي ما بالقوة بالنظر الى قبوله للصدق على الكثيرين

لانما نقدر به وبالعرض

قاذ يا

وتحته جنس

بيدم تختلف

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

افراده بياض بان يكون وجود بعضها اكثر كالبياض فانه في الثلج اكثر منه في العاج او يكون افرادها في الوجود بالقوة في احدهما وبالفعل في الآخر كالوجود في الغريم والغريم والاول اولى لان الوجود في الغريم اقوى منه في الحادث وايضا لان القول بان مغيفة الوجود في الغريم والاول اولى لان التخفيف لا يتصور هنا بصيغة واحدة وان لفظ الوجود من قبيل المشكك فلا اشكك وسموما تفاوت افراده مشكك الا انه يشكك الناظر فيه اي يوقعه في الشك فانه يدل على افراده متفاوتة في الجلاء والخفاء بخلاف الابيض فانه لا يدل على افراده كذلك وانما يدل على افراد ما صدق عليه وهو البياض وهو لا يتفاوت في نفسه وان تفاوت محله في الجلاء والخفاء فلا يكون مشككا وايضا فيه تكلف وامتهن بان الاسماء فيه متعددة فان اريد انها متعددة بحسب الوضع فمسلم لكن لا يجدي نفعا وان اريد انها متعددة بحسب الاستعمال فممنوع لان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل والاعم لا يدل على الخاص وايضا فيه تكلف لان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل والاعم لا يدل على الخاص وايضا فيه تكلف لان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل والاعم لا يدل على الخاص

واما الصارم والمهند

نسأل ربنا

وانما الاضافة على اجمال السبام فتصح مجازا لعلاقة المشابهة في الجزء فان البعض بسبب مشتركا بين القسم الاربع ان يتعدد اللفظ ويتحد مسماه وهو ان يراد به وهو اللفظ الذي يتعدد الى اقسام معناه تارة والجزء والعضو تارة والانسان والبشر تارة والاسود والاسبع تارة اخرى فاللفظين على هذه المعاني الثلاثة مترادفان وغير مشتركين لما ذكرنا من ان الاشتراك خلاف الاصل وغير ملتفت اليه نسبة بين الالفاظ فتبين بهذا التفسير فساد ما ذهب اليه الحاجب وابن الشيخ وامتهن بان الاقسام فيه متداخلة فان اريد انها متباينة بحسب الصدق فممنوع لان الاشتراك والترادف متباينان وايضا فيه تكلف فانه لا يلائم تقسيمه بعد ذلك بالاعتبارات الثلاثة وان اريد انها متباينة بحسب الصدق فممنوع لان الاشتراك والترادف متباينان بحسب الصدق ولا يلائم تقسيمه بعد ذلك بالاعتبارات الثلاثة وان اريد انها متباينة بحسب الصدق فممنوع لان الاشتراك والترادف متباينان بحسب الصدق ولا يلائم تقسيمه بعد ذلك بالاعتبارات الثلاثة

واللفظ اما مهمل او مفيد ... واول ثلاثة اقسام

اقسام اشتقاقا وعكسه دفنا ... وهي التساوي والتباين وفقا

اقسام اجزاء وهذا شروع منه في ذكر اقسام المركب التام وهو الكلام وكان مقدما لو اخر هذا التقسيم بعد المركبات وجعله مقدمة لذكر الفضلات التي هي مبنيات الجمل لان المقصود منه انما هو المفيد المركب منه الجملة فكان عليه لو قدم اللفظ المركب لان كلامنا في هذه الاقسام بعد وليس كذلك والاعلم ان لهم في تقسيم الكلام الى مفيد وغير مفيد اصطلاحين احدهما ان القسمة ثلاثية بنفسم الى مفيد وكلب وانشاء وحده ذلك ان الكلام اما ان يتعلق مدلوله بالخارج بدون وهو الخبر كزيد قام واما ان لا يتعلق مدلوله الا به وهذا اما ان يقارن معناه زمن التكلم به وهو الانشاء كبعت واشتريت واما ان يتأخر عنه وهو الطلب كقم واضرب الثاني ان القسمة ثنائية وانه ينقسم الى مفيد وانشاء فقط فالانشاء ينفسم الى طلب وتنبيه باختلاف الكريفين في الطلب هل هو الحال في الانشاء او نفس به اسد وبعده اختلافا ان الطلب لغة ما دل على طلب شيء وهو من الكلب وهو من استعباء وهو من اخر من نكض الى الاول اذا رجع في الانشاء ومن نكض الرجل اذا بقله فسمار اسد والطريقة الاولى هي التي ذكرها الشارح الطلب يشمل كلب الفعل وكلب الكف وهو النهي وكلب العلم بالماهية وهو الاستفهام لان المفهم منه الى المفهم منه الى المفهم منه والتساوي هو الاول والاظهر هو ما كان على وجه الاستعلاء اي كلب كان فلو سوى ما كان عاليا في نفس الامر او الرائي فاه هو ما كان على وجه الخضوع وهو ضد الاستعلاء والانشاء هو ما كان بحيث اذا تصورهما معا بالتصور الاستعلاء فقط في الامر دون العلم هو قول ابن الحاجب والامر هو احد اقوال اربعة قال ابن الصائم هو العلو فقط وقوله تعالى حكاية عن فرعون مما اتامرون مجاز من تشبيه ورد للقطع بان الصيغة في التضرع والتساوي امر اهو حقيقة في هذين الاقسام في كلب الكف ايضا على هذا القول والله اعلم

باب الكل والكلي والجزء والجزئي

هذا جواب عما يقول لا يتصور علو ولا استعلاء

وفيه نزاع اورده ما تعقبت اوراقه

الامر

تنتظم في كلام الناظم ذكر الكلي والجزئي وكان ضروريا لان مسائل كثيرة لهما وإفادة مع تباعد
مقاصدها تبينا ههنا تنبيها للباحث وتوطئة بعد الفراغ من الجموع يعني ان الكلي عبارة
عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع ليس غير استغراقية وأخرى استغراقية والحكم ثابت للكل لا الافراد
مع عدم الاستغراق نحو قولك تعلق بعض الطير بشجرك يوشك ان يثمر وبعضها مع عدم الاستغراق ايضا نحو
كثر في شعر قيس العضة الكتيبة بالفتح اسم لجمع لا يقل عن الف وقد يجيء بمعنى البعض الذي لا يتحصر لا
يستغرق كل واحد منهم بالعمل بل يتعاونون ويسمى هذا النوع بالبعض المجموعي وقد علمت ان الحكم المعلول
على البعض اذا يكون من باب الكل عند قوم الاستغراقي لا غير وانما مع الاستغراق نحو العشرة مثلا بعض
كلية الاحاد اي الجزئيات المتفقة في الحد الواحد من افراد العشرة مفرد وهو خاص وذهب بعض الكل الى ان
اي كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح لذي اليدين واسمه خرباق بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء
اكما تقول سهوا بقوله افعلت الصلاة ام نسيت يا رسول الله كذلك لم يقع وذلك لانه وقوع بعضه
وهو الانسان هذا ان اراد انك وهو غير صحيح بل الخبري من باب الكلية اي الحكم على كل فرد بخصوصه كما
مفهة الشعر وغيره لوجوه احدها ان محل اذا وقع في جميعها نحو كانت لعموم السلب لا لسلب العموم
هذا هو المقرر في اللغة وليرك مرارا مضافة من اسوار الكلية السالبة نحو كل حيوان ليس بجماد ولا تكن
ليس كل حيوان بانسان من اسوار الجزئية السالبة الثاني ان الشامل تام والصحة يكتب تعبير احد
الامرين يتقرر ثبوت احدهما وهو واجد لا يكون الا بتعيين احدهما او بتعويل منهما وايا ما كان السامل
له في افتقاره ثبوت احدهما ولا يصح بقول اجمع بينهما لان السامل يقتضي الجمع بينهما اختياريا بخلاف
والكلي كما مر وانه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع قال ذو اليدين بل بعض ذلك فدل على
كان قوله كل ذلك لم يقع من باب الكل اي نفي العموم وثبوت البعض كما حبس من في اليدين ان يقول بعض ذلك
فدل على ان الرابع انه لما قال ذو اليدين بعض ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم للشخصين ابو بكم وعمر رضي
الله عنهما اصدق ما يقول ذو اليدين بقال الاتم فلو كان نصه بقوله اولا كل ذلك لم يقع ثبوت البعض لما
سالهم عن ذلك اجابوا فان قلت حيث تبين ان كل ذلك لم يقع كلية لا كل فما وجه صحة نعم او بعض اذ قد
قرر وقع احدهما وهو النسيان اجيب بان ام اراد كل ذلك لم يقع وكنت بقرينة ام راجعة وسوال النبي صلى
الله عليه وسلم للشخصين الخ اقتضى ذلك ومنا يعلم الكل مما تقدم ويجعل ايضا مما ذاهبين
ام بحسبه ما اجر انما بقال مرادا انه كل بالمتبادر اجزاء وعلى هذا التقرير كل وهكذا ومعلوم ان الكل ذلك اما ذات
يحكم على افرادها بحكم او بحسبه او على الجموع وعلى البعض المجموعي فالاول الجموعي والكلية وبينهما فرق

وبيان الكلي وحكمه فإنه كلية فقط

يعني ان الكلية هو الحكم الثابت لكل فرد استغراقا لا نحو كل رجل يموت وبسمى الكل الجميعي وقد
وتحكم الكلية ايضا على الفضية المشتملة عليه وسواء كانت مسورة بكل او بغيرها من اسوار الكلية

كما يأتي في القضايا او بقابل البعض المجموعي الجزئي وهو قولنا وحكمه للبعض هو الجزئي يعني ان الجزئي
يعني هو الحكم الثابت لبعض الافراد مع استغراقا كل واحد منهما به فرد بعض الحيوان انسان ويسمى البعض
الجميعي كما تسمى القضية المشتملة عليه جزئية ايضا وبقابل الكل بعني اما هيئة اعرضت من اجزاء
الجزئي والبد اشارة بقوله والجزئي مفهم بقضية ايرادها ذهنا تركب منه ومن غيره على بيان ان كلا
من الكلية والجزئي بقابل الكل باعتبار اخر كما فاندة الثلاث

٨ بعض المعرفات ٨

قد فرغ الفراغ من مبادي التعريفات شرع في مقاصدها وهي المعرفات جمع معرف بالكسر اسم
فاعل من عرف الشيء تعريفا اي صيره عارفا به ويسمى ايضا المعرف بالتعريف ايضا تسمية له بالمصدر ومنه
انه يسمى ايضا بالقول الشارح وفرق بعضهم بان القول الشارح ما يتوقف عليه ادراك المعرف بالكسر
صناعة قل او كثر بخلاف المعرف بالكسر وان المعرف بالكسر ما هو قوة المعرف والقضايا التي هي مركبة تفيد
بالذات والمعرف بالكسر ما هو قوة المعرف وذكر الناظم للمعرف بالكسر لا بالفتح لان المعرف بالكسر
وقد يسمى بالشبيه بقوله الشبيه هو الذي يلزم من تصوره تصور او امتياز ما عن غيره والاول للتصور
والثاني للتمييز والاول اعم العام والثاني غير والمعرف بالفتح يطلب بقضايا يقينية كلية
او بنوعية والبنوعية بان تصورا حدهما مستلزم تصور الاخر مع انه ليس احدهما مع اللاحق والاخير
عنده بانه يندرج القضايا يقينية في التعريفات فيكون المعنى ما يلزم من تصوره تصور من
حيث ذلك التصور فيكون التصور الاول سببا والثاني مسببا لا سببيا فيهما بل تصورا ما وتسلم
من عمل عن التعبير باللزوم الى التعبير بالسبب فقال المعرف للشيء ما يكون معرفا سببا لمعرفة ذلك الشيء
عند عمله عليه فيخرج امتناع بقولنا اذ ليس تصور احدهما سببا في تصور الاخر والمراد بالمعرفة تصور الشيء
بالكنه او تمييزه عن كل ما سواه وذلك كما يقال الحيوان الناطق جاز تصور به حقيقة الانسان بالكنه بتحمل
عليه كما ان يقال مثلا الانسان هو الحيوان الناطق وكالضاحك جاز تصور تصورا للعقل الانسان بوجه تمييز
الانسان عما سواه ليكون الضاحك مثلا لذي تفسير سيتبين بحمل عليه الحمل المقرر كما مر والا لدور اذ
قد تصور الحيوان الناطق ويحصل انه هو ماهية الانسان فلا يعرف به الا بحمله عليه قال الشعراني يكون
الشيء معرفا اذا امتنعت نسبته الى المطلوب تعريفه مثل تصور الناطق والحيوان امتنعت نسبتهما الى الانسان بقطع
النظر اجمالا امتنعت نسبته الى كل ما عداه والا لما انعكس انه معرف لذلك الشيء فقولنا ان المعرف المذكور غير جامع بخروج
الحيوان الناطق منه اذا كان غير محمول على الانسان لانا نقول حينئذ لا يصدق عليه اسم المعرف بفتح الراء
منه وهو المعمل عليه فان قلت هل يلزم من حمل الحد على المحدود الحكم على الشيء قبل تصوره قلت
لا يلزم وانما يجب الحكم قبل التصور بالغير وهو لا يضر ويوخذ من التعريف الذكور امور احدها ان المعرف
للماهية لا بد ان يكون غيرها فالاول معرف عند سبب معرف عند والسبب غير المسبب ووجه الغاير ان الغير

التام أندة الى على اما هية تفصيلا واحدة بالذات مختلفة اما هيته اجمالا واختلالا الامتياز بالابجاز والبعض والتفصيل اتحاد و امتغايرة واتما اختار التنافر والرسم مختلفا فوجد المغايرة بينهما ماهية واضح بالتعريف والمعرف مع اتحادهما و المقصود هما مختلفا تاثر بالمبهوم وتاثر بالابجاز والتفصيل وان قلت ما وجه امتغايرة و تعريف احتراز بين بالاخر كتعريف الانسان بالبشر اذا اخذ اسم البشر اشعر عنده قلت باذ انه يرجع الى التعريف بالمفاهيم اي هو استعمل بالبشر وكونه مستعملا بالبشر مغاير لمبهوم الناطق انه لابد ان تكون معرفة المعرف بالام ماهية كزيد وتعريف الشيء على مسببه ومعناه انه يجب ان تكون اجزاء التعريف متصورة عند المعرف له قبل التعريف بداهة لا بهم التعريف يجعل الامتناع بالمجهول المركب المجهول الا اذا تم تعريف المجهول تعريف كان يقال في تعريف الانسان من يعلم انه يعلم الحيوان الانسان هو الحيوان الناطق والحيوان هو الجسم النامي الحساس ويعلم الجسم النامي تعريف الشيء بالاعم فقد علم مع ما فيه من الدور المستلزم بعين ما لا يوجد الا بوجود الشيء لا قبله ولا معه فلا يعلم احدهما قبل الاخر بل يعلمان معا الثالث انه لابد ان يكون المعرف بالكسر اجلى عند السامع من المعرف بالفتح اذ الغرض منه وا وضح حالا بعد والتنبيه فما استعرف بالاخفى كتعريف الزوج بالبشر بعيد والعرف بالبشر بزوج بالنسبة الى استعرف بالانسان عكس وان الزوج هو القرين المتساوي فيجب ان يعرف القرين بالبشر بزوج لا بما هو اخص منه كتعريف النار بانها جسم لطيف نير الخ فان النفس اخص من النار وهذا الشرط يغني عند ما قبله وانما ذكرناه تبعا للمختصر الرابع انه لابد ان يكون المعرف مساويا للمعرف بالفتح اي ان يصدق كل منهما على جميع ما يصدق عليه الاخر فلا يكون المعرف بالكسر اعم من المعرف ولا اخص منه لما لا يكون بينهما الا الاول ويكون غير اعم يكون مخصوصا اي مانعا غير الصدق على الخروج عنه ويكون غير اخص يكون منعكسا اي جامعا لجميع افراد المعرف فالاول يمنع ان يكون اعم والثاني من وجد بعض افراده ويعكسه مثلا الحيوان اعم من الناطق لصدقه على الفرس والحمار مثلا ولا يصدق عليه الانسان الذي هو الناطق فقوله

مقوم تملي للاثنة قسم ۸ تعرو رسمي والقبض غير تم ۸

قسم المعرف الى الثلاثة اقسام وهو المفيد من حيث ان المعرف تام وناقص والرسم تام وناقص واما سر المعرف للقبض وبعض عليه فسماه اخراه هنا التعريف بالمقال والتعريف بالقسمة بصارت الاقسام سبعة وقوله مقوم مبتدا وهو في الابتداء قصر الجنس واشار الى المعرف التام بقوله بما اخر بالجنس وفصل وقوله تملي للاثنة اي الثلاثة هو ما كان بالجنس القريب والبعض التام مجرد النوع والجنس لذاته ما قوم به اخر الناقص بالتام فصل يعني عليه وسواء ذكرت فيه اجزاء الجنس مجملة كتعريف الانسان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق او مجملة كتعريفه بانه الحيوان الناطق وبالجملة اخر التام هو المشتمل على جميع الذاتيات بالمطابقة او بالتضمن والابجاز بر لالة التام وسمي مرا لان اخر الناقص وهو يمنع غير اجزاء المحدود من الدخول فيه ويمنع ما هو من اخر اجزاء المحدود من الخروج عنه وسمي تاما لاشتماله على الذاتيات بكمالها

والسلام

واشار الى التام بقوله والرسم بالجنس وغايته نفعا الوان الرسم التام هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة فقط والوصف ايضا من الرسم والجنس لذاته ما قوم به الرسم الناقص عليه واخراه بالخاصة انما سلك اللازمة تعريف الانسان بالقابل للعلوم بالفعل او بالقوة واتما القابل للعلم بالفعل فغير ملازم لازم بالبين بعد لبساطه عكسه وسمي رسما لدلالة الرسم واللفظ اي الرسم وعلامته والخاصة او علامة ما اختص بها وسمي تاما لتركب الجنس القريب فيه وبعيد كما بالنسبة للناقص وقد تقدم تعريف القريب والبعيد والخاصة واشار الى اخر الرسم الناقص بقوله

وناقص اخر بفصل او معا ۸ جنس بعيد لا قريب وفعا ۸

يعني ان اخر الناقص لا يكون الا بفصل قريب بان يكون اما بالفصل وحده كتعريف الانسان بالناطق او بالفصل مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق وسمي ناقصا لنقص بعض الذاتيات فيه واما الرسم الناقص فقوله وناقص الرسم بخاصة فقط ۸ او مع جنس بعيد فقد ارتكب ۸

يعني ان الرسم الناقص هو ما يكون بالخاصة وحدها بعيدة كانت كتعريف الانسان بالقابل للعلم بالقوة او مع جنس بعيد بالمنتصب القامة الباسة البشرة القريب للاخبار فمجموع هذه العوارض الثلاث خاصة واحدة وكل واحد منها بانفراده عرض عام او يكون بالجنس البعيد والخاصة كتعريف الانسان بالجسم القابل للعلم كسر سما ناقصا وناقصا لانه تقدم عند ما يشتمل عليه الرسم التام من الذاتيات او بعيد وحاصل ما تقدم ان التعريف بالفصل سمي تاما كان مع جامع الجنس القريب تاما وما لا فغير تام وما لا يغير القريب ناقص

وما بالبعض لمربهم شمها ۸ تبر بل البعض بر ديه اشمها ۸

يعني ان المعرف الذي اشتهر عندهم تسميته بالقبض هو الذي يقصد به تعيين اللبك بان لا يكون اللبك واضحا لدلالة على تعيين اللبك واخر اشهر منه لدلالة على ذلك المعنى كان يقال في تعريف البعير انه الاشتر والعسبر الذهب واما التعريف بالمثال وهو التعريف بالمشهد فهو ان يشبه المعرف بشيء معروف عند السامع لغير ايضاح اللبك كان يشبه ارعن بادراك البصر بمعنى ان العلم هو انطباع صورة المعلوم في البصيرة كما ان ادراك البصر هو انطباع صورة المبصر في القوة الباصرة ومنه ذو رجز ومن جزيات انعم وكان يقال لكل العلم كاذ اكذا اذا اوامر نصف الاديم والتعريف بالقسمة هو تعريف المعرف بالفتح بالاقسام المعروفة عند المعرف بالكسر كتعريف الكلمة بانها اسم وفعل وحرف والكلام بانه المركب من كلمتين فصاعدا والكلمة بانها المفردة والكلام بانه المركب من كلمتين فصاعدا والكلمة بانها المفردة والكلام بانه المركب من كلمتين فصاعدا والكلمة بانها المفردة

نسخة الاصل
نسخة الاصل
نسخة الاصل

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله

المختص لافراد بعينه والاسم وغيره الكلام عما وان سلم انعم بات اشتمال الشيء وضده معا فاقرب وضع كل ان يسمى
مكمرا منعكسا ايبتنى كل واحد منهما على ما يعرف وان يكون مكمرا ايما نعا وان يكون منعكسا ايضا فالمعاوضة لكل لان
يجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف في الصدق كما تقرر ايان يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر من
الافراد ولا يكون المعرف بالكسر اعم من المعرف ولا اخص منه كما لا يكون مباينا له بالاولى فيما مشاع كونه اعم
يكون مكمرا والا لجاز ارتفاع اللازم مع الملزوم واذ تبين ان اعم يلزم من وجود
وجوده الاخص وذلك يلزم الا يدخل فيه شيء من غير افراد المعرف فيكون مانعا وبامتناع كونه اخص يكون من
منعكسا والمراد بالانعكاس عكس الاستواء بالكمر او ويسر العقر بالعكس المستوي اي كلما وجد المعرف وجد المعر
فيلزم الا يخرج شيء من افراد المعرف عن المعرف ويكون جامعا وبتبين ان الحاجب في التلازم في الانتفاء اي كلما
انتفى المعرف انتفى المعرف وذلك ينتفي كون المعرف اخص اذ لا يلزم من انتفاء الاعم انتفاء الاخص وبالعكس
العقر موافق في الكل على العكس للغة والعرف ايضا كما ذكر المحلي حيث يقال لكل انسان ناكس وبالعكس
وكل انسان حيوان ولا عكس وان خالف الاصطلاح من حيث ان الكلية الموجبة لا تنعكس تنعكسا وتعبيرا قيا
بواقي اللغة وقد قال المحلي والاول الاخص اي المراد اي معنى الجامع من تعبير ابن الحاجب وغيره وامتعرض
عليه اللغة وغيره بان العكس يطلق باعتبارين بمعنى عكس العلة اي قابل الحد وهو بمعنى عكس القضية اللازم بها
وباعتبار الاول يسمى ابن الحاجب وهو اولى لان العلة منهم بمعنى المعرف وهو من قبيل الوجود ان بخلاف القضية و
بان الوجوب لازمان للعلة لا للقضية اذ لا يقال الحد وجد وانعكست وقد علمت معانى هذا انه يلزم من الاعم ارتفاع
من الانعكاس الجمع والمراد بيسره ونهايته كما قال ابن عباس بن زكي
شرح الجمع القصر الاسم اد الجمع والمنع هو اهم اد
هذا الى يسير للجمهور والقصر اد من المجموع

ولا يخفى ما في كلامه من اللغو والتشويش تنبيه بليد والمشار بقوله والانعكاس هو اد الورد كما يفيده العرف اذ حيث
يشترط الاعم او بالجمع والانعكاس بالمنع والمراد سببه معنى قولهم اصل كلامه ايضا لا انها على الشهور بالاضمار
لا مساعدة في الاصطلاح تنبيه اعترض بغير واحد على قول الدين العراقي وتبعه بعض الشراح ص
تعبيرهم بالحكم بقولهم بيسوده يقولون كل مذهب ولا يقولون بالنصر ولا بالحكم وبقول الصحاح ان الحكم
لغة رد بينة وهو انتقاض غير صحيح اذ الحكم بيسوده ساذ كر هو الحكم بمعنى البقر الذهاب وليس ما هنا
منه بل الحكم هنا مأخوذ من قولهم احكم اذا جعل اتصاحب بيده والحكم الذي يتابع وكان التعريف به اولى
بتقديم وجزالة قارعة التي لا تنعدم شبهها بالليث الذي لا ينقطع جريها استعير لهما الاعم اذ شاع ذلك
مشوطا شفيعة عن بيده او ماخوذ من الحكمة الاعم اد استعمال الاخص في الاعم كما في القاموس وهو شفيعة لغوية وهو اعلم
والله اعلم وقولنا وظاهر الابعد اولا مشاورة ما هذا هو الشرط الذلك اد يجب ولا ان يكون ظاهرا
اد الظهور من المعرف بالفتح اد اجلا منه واوضح عند السامع ولا يجوز التعريف بالابعد الا عند ولا بالمساوي

بعنوان العلامة والنسبة

والنسبة جنس لكل بسيط
او مركب يحتمل بالذات الاشياء والعدم
والنار مركب لا تعدم

جملة ليس

بفتح ون سبوحة او قرينة عارية
والاول اصل القرينة ان تكون اسم اد
وتصدر بالباء ليست جملة

اد والرابع الوجوب اخر
لا بالخلاف

الاسم قرينة الشمس
مقدم على المرجع

اد ان كون التعريف بتوقف على المعرف
كان

لان الشعر اخص من تعريف جوابا
وتعليل

الاولى الاذعان

الاسم الشمس بالابوة والبنوة ج تعريف الاخ وتعريف الشمس بانه كوكب فهار مع كون الشمس ماخوذة ج تعريف
النهار لانه الزمان الذي تطلع فيه الشمس قيل الابق وذكر الفراء ان اقتنع من هذا اليسر على سبيل اللزوم بالغلبة
بسبب ان الغالب في حال الحاضر يعرف النهار ويجعل الشمس صح ان يقال له هو الكوكب الخ، نهارا وان
يعرف الشمس ويجعل النهار مع ان يقال له هو الزمان الذي تطلع فيه الشمس قيل الابق فاذا هو الاصل في هذا الباب
ان يعرف للسامع ما يجهله بما يعلمه وذلك عند المحققين خاص بالرسوم والتعريفات اللفظية كما تقدم
العقاب وغيره بالاورة الشيخ فيها السواد وعلى كلام الفرع يمكن ان يمنع فيه ان يكون صحيحا مع فتح الكاف
من ضارب دون ضارب والا لكان ضارب متعرفا على غير وارد لانه مبني على ان التعريف الحقيقي
وليس كذلك وقوله ولا مشتركا من الفرينة خلافا لكم ساذكر ايكما يشعر به التعريف دخول المجاز فيه دون
ظهور فيشمله كذلك بمنع بيد المشترك دون قرينة تعيين المراد منه ذكر الغير وتعريف الغير مثلا وقوله

وعنهم من جملة امور ٨ ان تخل الانعام بالخروج

هذا الشرط سابع واراد بالخروج ما يعم التعريفات مجازا بقرينة ما تقدم واراد بالاحكام هنا العوارض
التي تعرض للحقيقة ويحكم قصور الحقيقة لتلك العوارض او تعريف فيه الحال احكم على المحكوم به

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وهو شامل وانما منع بالتعريف لان الحكم لا يعم ولا يتوقف الا بعد تصور المحكوم عليه فلو جعل بيانا لتعريفه لزم الدور قال فلت أقول بل الاحكام اختاطت بالمحكوم عليه وبين ما لاجله التعريف به من الاغراض فلذا توهم الدور في التعريف بها على المعرف وحتم بتباين التصور قبلها بالسبق منه بها فلا دور الاحكام قائمة لا يعم ولا يتوقف الا بعد تصور المحكوم عليه بدونها مثلا الانسان مرفوع وقعت وتبين منه وسالبا بيني القائل منها صح ان يعم ولا يدل القائل بانه اسم مرفوع بفعل مقدم عليه او يجار مجراه وقد سمع ان كل فاعل مرفوع واحتاج التصور القائل ليتمكن به من تعريفه يعم ولا يدل بانه الاسم المرفوع لا يتوقف عليه بالرفع حتى يتصور ولا يتصور الا بتصور اجزاء تعريفه التي منها انه مرفوع فيلزم الدور واذا ذكرنا في باب من ملك للنصب في تعريف الحال والله اعلم وظاهر قوله ان تدخل الاحكام والحدود انه ذلك يتبع سواء فصل كونها جزء من التعريف او لا وهو كذلك خلافا لبعض الشراح لانها ان تكن جزء امنه وخاشيه انتهى سئوا لمبسوط انه يجوز ذكرها في حده على المحكوم عليه بوجه ما لان الحكم على الشيء لا يتوقف على تصوره بالكنه بل بالوجه

قوله والا يجوز في المحدود ذكر أو في رسمه جاء ورد ما ورد

هذا شروع منه في الامر الثاني من الامور الاربعة التي اقتصر بيانها العين كما تقدم وهو بيان التعريفات بعد ان قدم من التصورات وميادئها والغايات جمع غضية كعطايا جمع عطية واحكامها هو التفاوت والعكوس

باب في الغضايا واحكامها

يشير الى ان التعريف في الغضية وفي غيرها

ما اشتمل الصون لزائد جزء ما ينتهم غضية وغيرها

بقوله ما اي مركب بقرينة ما قدم من التقسيم ولان المركب هو الجنس القريب للغضية فيخرج عند المفرد ويشمل المركب الناقص والتام والانشائي فخرج بقوله اشتمل الصون مخرج للمركب المنافي تغييرا ياما لجيوان الناطق او ما فيا نحو غلام زيد ومخرج ايضا للانشائيات بان هذه الامور لا تشتمل الصون والكذب لانها وقد تشتمل الامر مخارج منها فعوا سقنيه اذا جاءك لا يحتمل من حيث مجموع الطلب صدقا ولا كذبا لكنه يستلزم بحسب المفرد نسبة خبرية محتملة للصون والكذب وهي انه مطلوب وفي النسبة التقييدية نحو زيد العالم فانها من حيث هي هي لا يحكم فيها الصون والكذب لكنها فيها اشارة الى نسبة خبرية تقبلها لان اعتبار انه لا يوصف الشيء الا بما هو ثابت له وفي ايقاظ الا فادية اذ لا يفاد الشيء الا لما هو ثابت له بحسب الاعتبار تحتمل النسبة الانشائية والنافضة الصون والكذب وذلك خارج عن موضوعه وبذلك زاد في التعريف قوله لذاته وتشمل التعريف المركب تخفيفا كغلام زيد او تقريبا نحو فلان ضعيف الجسم بحكم الضرورة وقد تقدر الغضية كلما كان الواقعة بعد نعم وبلى وتشمل التعريف ايضا الخبر الذي هو بعض غضية بالخبر الواحد كما بالله والخبر رسله عليهم الصلاة والسلام لاستحالة الكذب عليهم او بالنكر المنصوص احادا نحو الواحد نصف الاثنين وخرج ما هو بعض غضية بخارج عن غضية نحو الواحد احاد نحو ربع الاثنين ونحو مسيلمة بانه نبي والرجال زيد فانه مفهوم بكذب نصوص احادا لقيام البرهان القاطع على كذبه لا الزات اقسم ولا نصوص الخبر بالكسر كما قيل اذ لا خبر مسيلمة بقيام زيد مثلا يقطع بكذبه وهو لا الانسان يحتمل الصون والكذب بالنظر الى وجوده فانه اخبار غضية وهو اثبات شيء لشيء وكذلك كلما التعريف بقوله ما احتمل صدقا او تصديقا يا ليشمل الغضية العقلية وقوله الصون فيه من الوار ومعكوسها اي الصون والكذب بدليل قوله احتمل على من تفهيم الحكم اي والبرد اذ الاحتمال لا يستعمل الا في النزدد بين شيئين وجعلهما هم موضع رفع خبر المبتدا وافاده ان المحتمل للتمام يسمى غضية باعتبار ما تضمنه من الفضلة اي الحكم ويسمى خبرا باعتبار ما فيه من الاخبار بمضمونه وخبر يسمى تصديقا لانه ما شرع احتمالية اولا لاخبر انما وضع ليدل على الصون واحتمال الكذب ام مقبل لا اشعار للافظ به فتنبيه الصون مكابغة الفهم للرافع وبانا لاهل السنة لا للاستفاده بعقل ولا للاستفاده مع الرافع خلافا

وادرج الاخبار بان ذلك مفهوم لغة او شرعا فخرج من كونه مدلول الوحي حكما فانه يجب عليه الزليل وذلك لان المتلقى من اهله لغة او شرعا قطعي الواجب له امتبارا ان والله اعلم

باب في الغضايا واحكامها

هذا شروع منه في الامر الثاني من الامور الاربعة التي اقتصر بيانها العين كما تقدم وهو بيان التعريفات بعد ان قدم من التصورات وميادئها والغضايا جمع غضية كعطايا جمع عطية واحكامها هو التفاوت والعكوس

يشير الى ان التعريف في الغضية وفي غيرها

ما اشتمل الصون لزائد جزء ما ينتهم غضية وغيرها

بقوله ما اي مركب بقرينة ما قدم من التقسيم ولان المركب هو الجنس القريب للغضية فيخرج عند المفرد ويشمل المركب الناقص والتام والانشائي فخرج بقوله اشتمل الصون مخرج للمركب المنافي تغييرا ياما لجيوان الناطق او ما فيا نحو غلام زيد ومخرج ايضا للانشائيات بان هذه الامور لا تشتمل الصون والكذب لانها وقد تشتمل الامر مخارج منها فعوا سقنيه اذا جاءك لا يحتمل من حيث مجموع الطلب صدقا ولا كذبا لكنه يستلزم بحسب المفرد نسبة خبرية محتملة للصون والكذب وهي انه مطلوب وفي النسبة التقييدية نحو زيد العالم فانها من حيث هي هي لا يحكم فيها الصون والكذب لكنها فيها اشارة الى نسبة خبرية تقبلها لان اعتبار انه لا يوصف الشيء الا بما هو ثابت له وفي ايقاظ الا فادية اذ لا يفاد الشيء الا لما هو ثابت له بحسب الاعتبار تحتمل النسبة الانشائية والنافضة الصون والكذب وذلك خارج عن موضوعه وبذلك زاد في التعريف قوله لذاته وتشمل التعريف المركب تخفيفا كغلام زيد او تقريبا نحو فلان ضعيف الجسم بحكم الضرورة وقد تقدر الغضية كلما كان الواقعة بعد نعم وبلى وتشمل التعريف ايضا الخبر الذي هو بعض غضية بالخبر الواحد كما بالله والخبر رسله عليهم الصلاة والسلام لاستحالة الكذب عليهم او بالنكر المنصوص احادا نحو الواحد نصف الاثنين وخرج ما هو بعض غضية بخارج عن غضية نحو الواحد احاد نحو ربع الاثنين ونحو مسيلمة بانه نبي والرجال زيد فانه مفهوم بكذب نصوص احادا لقيام البرهان القاطع على كذبه لا الزات اقسم ولا نصوص الخبر بالكسر كما قيل اذ لا خبر مسيلمة بقيام زيد مثلا يقطع بكذبه وهو لا الانسان يحتمل الصون والكذب بالنظر الى وجوده فانه اخبار غضية وهو اثبات شيء لشيء وكذلك كلما التعريف بقوله ما احتمل صدقا او تصديقا يا ليشمل الغضية العقلية وقوله الصون فيه من الوار ومعكوسها اي الصون والكذب بدليل قوله احتمل على من تفهيم الحكم اي والبرد اذ الاحتمال لا يستعمل الا في التردد بين شيئين وجعلهما هم موضع رفع خبر المبتدا وافاده ان المحتمل للتمام يسمى غضية باعتبار ما تضمنه من الفضلة اي الحكم ويسمى خبرا باعتبار ما فيه من الاخبار بمضمونه وخبر يسمى تصديقا لانه ما شرع احتمالية اولا لاخبر انما وضع ليدل على الصون واحتمال الكذب ام مقبل لا اشعار للافظ به فتنبيه الصون مكابغة الفهم للرافع وبانا لاهل السنة لا للاستفاده بعقل ولا للاستفاده مع الرافع خلافا

لعضه الله

الحمو

الجيب

الواجب

الدور

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

لغيرهم والكذب خلافه وأراد بالخبر ونحوه بها معناه اللغوي وأراد بالخبر الذي يعرف بها ما يعم النظم معناه
الاصطلاحي فلا دور تأمل وأخذ به مدلول الخبر فقيل حصول النسبة بين الامرين وقيل الحكم بالنسبة
والانشاء والتشفيق عند السكاكي بحصول الاول وعند الشيخ الثاني وعلى الاول يجري حكاية ما ليس الامر
بصدق عليها بخلاف الحكاية للحكي وكذبه بعدم حصول ما ذكر فيه فعلى الاول يصدق قوله تعالى حكاية
والكذب في قوله تعالى إنهم لكاذبون فسمان أ بسيطة فعلية أي يقتضي ان الفضية تتضمن نسبة واحدة
الى شيء كقولنا زيد قائم أو الى شيئين كقولنا زيد قائم أبوه ب مركبة فعلية أو ما تتضمن نسبة من مفهومين
ليستا بتأويل مفرد بمنزلة مركبة فعلية أربعة أقسام ملخص مركب من مفرد وخبر نحو زيد عالم او زيد ليس
بعالم وما معمولة جملة ج تأويل مفرد نحو زيد قائم أبوه لانه في قوة زيد قائم أبوه لا ب ولا شك أن قائم الابن مفرد
فغير أراد بالمفرد هنا ما ليس بفضية بقرينة المقابلة بالمركب وخرج قولنا خبر المرء لا أباك
أنه في قوة قولنا خبر المرء ملازمة أو هذا اللفظ وأنت لك مكسبة نحو لا حول ولا قوة الا بالله
خير من كنوز الجنة بمعنى قولنا هذا اللفظ المخصوص كنز من كنوز الجنة والرابع ما تركب من
جملتين كل منهما في قوة المفرد نحو زيد عالم فيفضي زيد ليس بعالم بمعنى في قوة هذا الفضية في قوة خبر
قال السعد والمراد بالمفرد ما يقع جزأ للتعبير عنه بالبحث مع قطع النظر عن كونه جزأ من تلك الفضية وغير
ذلك مما حققناه وقد علمت بالامثلة المذكورة وتسمية علية نسبة الى العلة وهو الحكم بثبوت
شيء لشيء أو سلبه عنه وهو قدر مشترك بين الكل فما قال انها منسوبة الى المحمول أو منسوب
اليه فيها فوق لما علمت ان النسبة لا تكون الا بين كائنين فيهما لغة وأما الايكون واقعا
موجودا وقد فهم انها بهذا المعنى مما ليس ركبت من جزءين كانا فضيتين قبل التركيب فلا فائدة
في ذكر في الكرخية بهم التعبير عنه أيضا بالمفرد لصدقه ان نقول بالمثال الاول لعلوم الشمس يلزم
لوجود النهار قلت بما تقدم من الشعر من ان المراد بالمفرد ما يمكن التعبير عنه
بلفظ مفرد ما كان جزء من تلك الفضية وان لم يقع ابدا في الجملة الخبرية ثم يكون جعل المفرد موضوع
كما يبنا بناء على ما تقدم وسميت شرطية لوجود ادات الشرط فيها مثل ما لو كان
الاول ومعناها تعليق حصول مضمون فضية على حصول مضمون اخرى والسببية الثانية بالاولوية بان يكون
منه ب والثاني ج حملية شخصية والاول ب اما مسور واما مهمل ب والسور كلية وجزئية يلزم ان
ان الحملية تنقسم اولا الى اربعة اقسام شخصية ومهملة وكلية وجزئية وكل واحد منها اما يا اما موجبة
او سالبة فهي ثمانية من ضرب اربعة في اثنين وقد تبدل الايجاب ان موضوعها اما ان يكون
شخصا معينا او كليا الاول الشخصية وتسمى مخصوصة نحو زيد عالم وزيد ليس بعالم ومنها اذا قام زيد كان
منطلق لا سبق تعليقه ب بحسب اجزء وتسمية شخصية لكون الحكم فيها مخصوصا بشخص معين وان
ب موضوعها كلي اما ان يقرن موضوعها بما يدل على عمومه الاستغراقي وهو اعني الكلية نحو كل انسان ناطق

ولا واحد من الناطقين بحجر واما ان يقرن بما يدل على بعض الافراد وهو اعني جزئية نحو بعض الحيوان انسان
وبعض الانسان ليس بكاتب والدال على التعميم هو السور الكلي والدال على التبعيض هو السور الجزئي
وتسمى الفضية بسببه مسورة اخذا من سور البلد لاحاطته بجميعه أو بعضه وتسمى المسورة ايضا
بالمحصورة واما الايقرن بشيء مما مر فلا يدل على شيء من الامرين فالحكم على الافراد القابلة للتعميم وضدها
وهو المهملة نحو الحيوان انسان اعني ان ليس بعض بسيط مهملة لاحتمال الصدق مع صلاحيته
لان الاحتمال استعمالها والا لكانت مجملة واما فوقها استغراقا منها بالجزئية لا انها فوقها اما اذا كان الموضوع كليا نحو
قام السور لكون الحكم بها على الافراد القابلة له بل على نفس ماهية التي تعرد بها فهو الاشارة
نوع والجزء بنفس ما تناسب طبيعية لموضوع الحكم منها على نفس الطبيعة والحقيقة وتسمى الناظر هذا
القسم تبعا للغير لكونه ليس من القضايا المستعملة في العلوم بقول الناظر والقائل ان العلية وقسما
على الكل كمية لانها منها بنزلة المفرد من المركب وقوله كلية فان علم ان العلية يعني هو الفضية الحكم
بها على كل فرد فرد لا كلهم لا يصح ان يكون هذا مرادا هنا لان تقسيم المسور وممهل بجميعه وانما هو
بالكلية ما موضوعها كلي سور تام للدلالة فاندفع بالشخصية وان كان خلاف الاصطلاح وقوله والاول
الذي موضوعها كلي اما مسور او مهملة قوله أ افسامه اربعة جب أ انا بقولنا موضوعها وبالا
يكن وليس بعض او شبهه جلا فان علمت اي السور فسمان كلي وهو ما دل على تعميم الحكم
لجميع الافراد وجزئي وهو ما دل على تبعيض والفضية مع كل منهما الموجبة لزم ايجابه
السور الزيادة فصل وقد تم اشتقاقا بسور الايجاب الكلي لايجاب كل الافراد المجموعي لبعض جميع
ما يصدق عليه فعن بعض اذا قيد الموت وجميع ما سوى الله عدا وجه ومن ذلك الا استغراقية نحو
وكل الانسان ضعيف او سور السلب الكلي لسلب كل الافراد المجموعي لبعض جميع
وامر الايجاب بفتح فالكاسر المختار ومنه الا الله والا الله وآخر غير من الذم وما لبا غ من سلب
وسور الايجاب الجزئي بعض وواو ما يصدق عليه الكثرة الانبات مصلحا فمن بعض العصاة
مغفور له وواو من الانبياء عليهم السلام يشفع بجميع الخلق وانثاء من الفضات بالنار ومنه من الصحابة
بشر بالجنة وسور السلب الجزئي ليس بعض وبعض ليس وليس كل نحو ليس بعض الناس بعالم سبب وبعض
الترب ليس بمفهوم وليس كل مبتدأ تأكله الارض وما جميع الناس بمبشرين وهو في ابرهة الا لقاط بان ليس
كل مفهوم افضا يصدق مع الايجاب الكلي وبلزمه السلب الجزئي وهو سلب المحمول عن البعض والاخر ان
بالعكس فان مفهوما فضا يصدق هو السلب الجزئي ويلزمهما مع الايجاب الكلي قال السعد
والتحقيق ان ليس كل وليس بعض ان اعتبرا داخلين على غير الفضية اي بعد لما والاول مع الايجاب
الكلي اي فيكون سلبا جزئيا لانه نقيض الايجاب الكلي والثاني مع الايجاب الجزئي اي فيكون سلبا كليا
لانه نقيض الايجاب الجزئي وان اعتبرا بالنسبة الى المحمول اي بان يريد بهما سلب المحمول عن الموضوع

الاسلب القضية بسيطا حملية او الموجبة الاول بالاول سلب حملي والثاني سلبه جزئي ح ج بكل منهما يكون حمليا
حملي تعريبي جزئي بالحملي تعريبي واقاموهما من اسوار الجزئية لان الجزئي ما حكم به ضمن الكلي فاخذوا المحقق
وتركوا المشكوك والكلي تبرئ بعض وبعض ليس اي الاول فربما يستعمل للسلب الكلي فحو ليس بعض الحيوان
بحجر لانه لا بد ما يشبه بالنكرة والنكرة في سياق النفي تعم بخلاف الثاني فانه ليس في سياقه وقوله وشبهه
بخلاف ما قبله اي قد يدل الاسوار لا شخصي لا لفظا لانه مذكور في باهر ومعناها كما تقدم فخلا ما
دل على التعميم هو سور الكلية بالكل كان تبرئ نحو جاء الناس كافة او عامة او اجمعون وهذا بيننا
وقوله ولها موجبة وسالبة ٨ فهي اذا الى اليمين ٨ بيانية ٨
اشارة الى تقسيم اقسام الغفايا التقريرية لانه قدم انها اربعة شخصية ومهملة وكلية وجزئية وبعض
بدا في نسبي الايجاب والسلب نصب ما بينه واربعة اي اربعة وان ضمت اليها الطبيعية بقسميها صارت عشرة
لانها في محاملها تدخل لذكر الايجاب والسلب في اقسام السور قوله ٨
٨ والاول الموضوع في الحملية ٨ والاخير المحمول بالضرورية ٨
ذكر للقضية الحملية لم يبق الا الاول الموضوع وهو المحكوم عليه قدم او اخر سمي موضوعا لانه تحمل فيه كما في
شيء ما الشيء وضع اي نصب ليحمل عليه شيء اخر والثاني المحمول وهو المحكوم به قدم او اخر سمي محمولا
لانه تحمل فيه كما في شيء يحمل عليه شيء اخر واعلم ان الحملية من حيث هي الحقيقية ست عشرة اجزاء لان
الثالث النسبة الحكمية وهي ربط الشيء اي ثبوته له او سلبه عنه وهو الحكم واحد لان النسبة
واقعة او ليست بواقعة او تقول هو الايقاع والانتزاع ويسمى الاول الحمل الثاني فلو الحكم رابطة سميت
المركبة باسم احد طرفي اذا الحكم في الحقيقة هو الرابط بين الطرفين ويسمى الحكم ايضا نسبة فان الشعر اذا
تعقلنا زيدا والكاتب والنسبة اي مجموعهن كونه كاتبا له او غيره كاتب فصل القضية كما هو مذهب الشافعي
او المتوهمين فانهم يقولون الكلي بين والنسبة بينهما من قبيل حكم متى اذا زال الشك واعتقد ايضا ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة اعني ان المحمول ثابت للموضوع او ليس بثابت له حصلت القضية ولهذا
قال الشيخ اذا ادركت بسيطا ليس مجموع معاني القضية معقولا موضوعا والمحمول بل ينتزع الذهن يعتقد الذهن مع
ذلك النسبة بين المعنيين بايجاب او سلب بالجزم او التخيير او بغلبة الظن فالنسبة التي هي مورد
الايجاب والسلب لا نزاع انها نفس النسبة التي تربط المحمول بالموضوع اعني الحكم واذا كانت النسبة
واقعة او ليست بواقعة ولهذا انقسمت الى الموجبة والسالبة فالحكم رابطة على ثلاثة لان الرابطة الزائلة فلو الحكم دالة على
تلك النسبة هو بيده قول من قال ان الحكم هو القضية وانما هو وصف للحاكم وبيده ايضا بانه اقام الرابطة
موضوعة لوجود ما من القضية كسائر هذه الرابطة الغالب تركها باللفظ العام بيد استغناء منها بالاعراب والاقتران بين الطرفين وقد يحتاج اليها بتركيب ولهذا والله اعلم اختص الناطق على ذكر الطرفين
وهو بلغة العرب ضمير الفصل نحو زيد هو العالم وليس فاعلا على ما قبله اذ ليس باسم وانما هو حرف جيء به

يعني به شرح الخمسينية ١٥

ليس

لمعنى

يعني به غير وهو ان ما بعد محكوم به على ما قبله لا صفة له وقد توسع المتكلمون فاستعملوا
الكلمة هو بين الكم بين للدلالة على ان الحكم وان لم يكن الموضوع صالحا لتعيين المحمول فهو زيد هو كاتب وانما
غير العرب بلهم العائد اخر تكون رابطة وتسمى القضية حينئذ رابطية وغيرة كما في الثالثة
تنبيهات ٨ الاول المقصود من الموضوع معروف اي ادراكا بدليل فبراك
السور الا الكمية يقصد بها مفهوما وافرادا من المحمول مفهوما ٨ مصروف هذا هو السور
والتغيير في الاول مصروف الشخص والعنوان هو وصف الموضوع ومفهوما سواء كان قائما بالهية او ادراك
نحو كل انسان حيوان او جزءها نحو كل حيوان جسم او ما رجاعها نحو كل ضاحك انسان والمعنى ان كيفية
صرف الموضوع افرادا من الاضافي بالمعنى كما يقوله ابن سينا لا بالامكان كما يقوله البعض اذ الا والهو
الذي يشعر له الاستعمال في لغة العرب وعلى كل حال يقصد بالموضوع الافراد المقدورة اذ امر الاخر
وتسمى القضية حينئذ خارجية وتارة يقصد بها ما يشملها ويشمل المقدرة الذهن وتسمى القضية حينئذ
حقيقية وعلى اي منهما اربعة اقسام موجبة وسالبة كلية وجزئية وبذلك تكون النسب بينما ست عشرة
نسبة انهاها المحقق الدواني قال الشيخ التشريف بتركها بيانا نحو جيء لعل الصنعة انا
ترك تغيير الرابطة لعموم وقوعها في جميع اللغات وانما يلتزم ذكرها للامر ولهذا المعنى ايضا ذكر بيان
الجهة وهو اللفظ الدال على كيفية نسبة القضية اي هو الضرورة ومقابلها الامكان او الدوام ومقابلها الامكان
بان هذه الكيفية اما منها او لا فنسبة نفس الامر وتسمى بالنسبة الى نفس الامر مادة فان صرح باللفظ
الدال عليها كان يقال الانسان حيوان بالضرورة سمي ذلك اللفظ الدال عليها وهو هنا بالضرورة
جهة وسميت القضية اذ ذاك موجهة هو اما ان بالضرورة ويجب النسبة بالعقل ولو نظر بها واما ان بالامكان
نحو النسبة غير ممتنعة والدوام استمرار النسبة والامكان ثبوت المحمول للموضوع بالفعل او زواله عنه
كذلك واما ان بقابلة الامكان للضرورة انه يقابلها في تفيض قضيتها نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونقيضه
بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان وكذا الامكان يقابل الدوام في نقيض قضيته والامكان اعم من الضرورة
والامكان اعم من الدوام والاعم يجامع الاخص ويقابله كما مر فالجهات الاربعة تقع مختلفة
ومفيدة وغيرها يشوع بلغت على ما في المختصر الى تسع عشرة فقيه انكرها بيد التحقيق الدواني
جميع ما تقدم من القضايا الحملية تنقسم الى منسوبين محصلة ومعدولة بالمحصلة هو الذي لا يكون حرف السلب
جزءا من احد طرفيه سواء كان بسيطا او لا يكون بسيطا بل يكون بسيطا وقد يجعل جزءا من احدهما نحو زيد
ليس بعالم والمعدولة هو الذي يجعل حرف السلب جزءا من موضوعه نحو لا عالم زيد او من محموله نحو زيد
هو لا عالم او منتفيا نحو زيد لا عالم هو لا عالم بالاول معدولة الموضوع والثاني معدولة المحمول والثالثة
معدولة الطرفين والمعدولة ليس الامكان نصف معدولة المحمول لان من قضية المعدولة ما السلب جزء من محمولها
وليس هاهنا محصلة بالاقسام اربعة والمعتبر حال المحمول اذا سميت معدولة لان حرف السلب بيد فرد به عما

ح الدواني

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

هو الاصل فيه من كونه الاقل صلبا اعم الكم بين الاخص والاعم من المعدولة والمحصلة اما موجبة او سالبة
بالاقسام الاربعة والفرق بينهما ظاهر واما بقية الوجوه الاربعة بين المحصلة السالبة نحو ليس زيد بقائم وبين
المعدولة الموجبة نحو زيد هو لا قائم فلان احدهما سلب والاخر ربط منهما بيد سلب واحد وربط فوا بينهما بان مفاد الاولى ان
السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة لانه كلما ثبت ان زيدا موصوف بغير العلم وهو معنى المعدولة
ثبت انه ليس موصوفا بالعلم وهو معنى السالبة ونقيض السالبة بصدق مع عدم وجود الموضوع اصلا بخلاف
الموجبة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة هذا الى آخر التوضيح وبينهم والتحقيق ان ذلك ليس على
الاطلاق بل هو كما هو شأن المختص مختص بالذات المحمول وصفا وجودا بالغير زيد عالم او ابيض مثلا والمحمول
المعدولة غير موجود بين مساوية السالبة المحصلة لا عموم بينهما ولا واحد منهما اخص من الاخر وبين
الموضوع وعدمه عموم كما ان الموجبة المحصلة نحو زيد عالم والسالبة المعدولة نحو ليس زيد بلا عالم انهما
متساويتان ايضا لان معنى السالبة ثبوت كون زيد غير عالم يجب ان يثبت له نقيضه وهو كونه عالما والا
ارتفع النقيضان فيلزم الا يصدق ما منهما الا بوجود الموضوع لعكسها كما عليه بعض وجود خلافا لبعض
قال بعموم الثانية والله اعلم واعلم ان المعدول يقدم الادبكة على حرف السلب نحو زيد هو لا عالم
بان يقدم الرابطة ووضع اليمين بالنية اذا قوى كون نجز من المحمول بان يتوجه الى السلب بعدول والا بتعسير
قال الشعراوي بان يحكم على تخصيص بعض الايجاب بالسلب وبعضه بالعدول كما يقال زيد ليس بكاتب
بل السالبة وزيد لا كاتب او غير كاتب والمعدولة هو واما العدول فهو الموضوع بهو يأبى يقدم السور على حرف
السلب فورد الامر جواز التبعيد الرابع تقدم ان السور هو ما دل على تعميم الافراد ان تبعيضا دل الفعل
سور موضوع القضية مصرح به ومن صور له مبهمه ومن ذلك ما من حتى السور الا يدخل الا على حال افراد بعض
الحكم عليها نفيا او تبعيضا وهو الموضوع العدول الا ان لا افراد ولا الصور ملغا لانه المقصود منه
مجموعه لا افراده فاذا دخل السور على الموضوع ايجابا او جزئيا او قدما فهو مع ما بعده
الى يستوفهم وتسمى القضية مبينة محصورة وقد يقوا مقام سور المعهم فات الوصاية وانت عشرة قضية
انكرها ابو المختص وصاحب العاقب بسبب الا فهم اذ كل قضية انبنت للجزم وافراد فهو كل زيد قائم
او سكت باجتماع افراد بوجود واحد فهو كل زيد قائم بعد كاذبة والا يكن بعد احد الامرين بعد كاذبة الا يصدق
والكذب فرض ذا بعده التبيهات تقويم الطالب الى المكتوبات نسأل الله ان يطلع افواه اقلامنا وامر الله به الى

وان على التعليق بيدا فرعتكم بانما شركة وتقسم
ايضا الى شركة منفصلة ومثلها شركة منفصلة
جزء اهلا مقدم وقال

انكلم على ما فصوه من العمليات ذكرهم هنا مغفلا بلمد وهو الشركة وتقدم انملها والقضية
التي تركبت من قضيتين هما الاصل وربطهما بينهما شركة او العناد ومن هذا الى بقية السلس اللام

هذا بالتعليق بدليل انه قسمها الى شركية منفصلة وهو الذي حكم بيدا بتعليق حصول مضمون قضية
على حصول مضمون اخرى او بمعونة نحو ان طلعت الشمس وجد النهار او ليس ان طلعت الشمس وجد
البيدا والشركية منفصلة وهو الذي حكم بيدا بثبوت العناد بين مضمون قضيتين او سلبه فهو
اما ان يكون العناد وجوبا واما ان يكون وجوبا او ليس اما ان يكون هذا السلب واما ان يكون جوازا فهذه
اقسام الاولى التعليق على هذا الربط مجاز تشبيها له بربط المتصلة فيه استعمال اللفظ في غير ما
وضع له بعلاقة ما بعد وهو مجاز مرسل الصيغة كما ان تسمية المنفصلة شركية فيما ذكر ايضا باعتبار
ان المتصلة فيها ذكر منه شيء الاول من الكم بين في محل منهما يسمى مقدما لانه هو الطالب الذي
ولا يتم الا بما يستوفيه اليا ان المطلوب التابع ثم هذا القضية المنفصلة تارة على حسب ترتيب اللفظ
فيقدم فيها المنفصلة على حسب ترتيب اجزاء وان فرض التالي بعكسها نحو النهار موجود ان طلعت الشمس
ولا يتم الا تقدمه عليه كونه تاليا وانما تقرير الجواب بعد السكوت عن ذكر التعليقات على اعانات تلك الصناعة
ان الاداة لمجرد الصدر وحاجة الى ذلك عند المنطقي لان مدلوله المفهوم وتعبير الشيخ بكم في
المتصلة والمنفصلة كما جعل التاسع شركية لبعضهم وبعضهم فصلها على حدة فالاول قال الاتم في
المتصلة لا ترتيب بينهما في المفهوم وانما هو اختيار احدهما يقدم ايهما شاء والمفهوم امر وهذا
ضيع المختصر بين المتصلة بقوله

اما بياء ذات الاتصال ما وجبت تلازم افهم ايقن

وبعنوان الشركية المتصلة هي التي اوجبت او ابت التلازم بين كم منهما وهذا التعريف يعم ما هو
بعدم شمول للاتفاقية والصواب ان يقال المتصلة هي التي حكمت بالصحبة او سلبها بين
الكم بين نحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس هو اذ الشيء كلما كان حيوانا كان انسانا او ميت
متصلة لانفصال حرف بها بصرف الاخ بالايجاب والسلب ثم هو تفسير للزومية وهو التي تكون
الصحبة بين كم منها موجب بما يكون الاول منهما سببا للثاني او بعكسه عقلا او عادة او شرعا او بين
الكم بما هو بسبب او يكون بينهما تضايف فالعقلي نحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا او ابعاده نحو
كلما طلعت الشمس وجد الضوء والشرعي نحو كلما مات الشخص الشمس وجب صلاة الظهر ويكون الاول
مسببا عن الثاني بكسر هذه الامثلة والعكس كان بسبب نحو كلما كان الضوء موجودا فالكواكب
خفية والمتضايفان نحو كلما كان زيد ابا كان عمرو ابنا له والاتفاقية وهو التي تكون الصحبة بين
طرفيها لغير موجب بان اتفق فقط من غير فصل الوجود نحو كلما طلعت الشمس فالانسان حيوان وبان
احد الكم بين لا يقتضي الاخر عقلا ولا شرعا ولا عادة وقس عليه الاتفاقية بانعدام ما ذكر وهو ان يكون
ما بينهما علاقة فلا ولا ينافي طرفيها وقوع ما بينهما مع ما بينهم من التنافر بين امر بين نحو كلما كان
الشيء حيوانا فهو اما ان يبصر او لا يبصر بعض الحيوان لعدم الخوف لعدم العصية وان من يخف بعضه فرع ذلك النوع

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وكلمة ولو أقام الأرض من نحو أقلام الآية لو كان البحر مداد الكلمات والآية قل لو كنتم تبررون الذنوب كتب عليهم القتل الى مضاجعهم ومن ذلك ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ومثال ذلك الغلام كبير وأما ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم فغاير الشعر لأنه من قبيل الكرم وإن دخل في أمرة اللغة فوله

وذات الانفصال وبين ما أوجبت تنابم أيضا منفصلا

يعني أن منفصلة هو التي إذا وجبت تنابم أيضا لم يجب ولزلك سميت منفصلة وهو أيضا غير جامع لعدم شمول السالبة المنفصلة فسمل عناده وهو التي يكون التنابم بين كم يصلح بين شيئين فصاعدا وتتضاد نحو إما أن يكون العدد زوجا وإما فردا وإما أن يكون الشيء أبيض أو أسود أو أشقر وهو التي يكون التنابم بين كم يصلح بين شيئين لا يجامع أحدهما الآخر لا كم اتفق أن صدق أحدهما وكذب الآخر وليس صدقه فصاعدا هو الموجب كذب الآخر ولا العكس نحو إما أن يكون الانسان حيوانا وإما أن يكون الحمار عجادا وإنه لا تنابم بينهما لأن كم اتفق أن صدق الأول وكذب الثاني كقولنا الشمس منفصلة الى الأرض أقسام حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو وأشار الى ذلك بقوله

فأصلها لأنه فلتقلط ما مانع جمع أو خلو أو هما وهو الحقيقي الأخص فأما لأنه

بأنها حقيقية هو التي لا يجتمع كم بأحدها على الصدق ولا على الكذب بل لا بد من صدق أحدهما وكذب الآخر والتركيب موجبتها العنادية الصادقة الأمر الشيء وقبضه أو مسلم قبضه فالنقيضان إما أن يكون لهما وجود فرضا وإما لا يكون فرضا والمسلوب النقيض نحو إما أن يكون الشيء موجودا فرضا أو لا يكون فرضا وإما أن يكون مادة الانقسام قريبا وهو مساو لمادة وقبضه مادة الامكان وهو مساو لغريب منتف عنهما على الوجود كما مر والمثال الأول بالنسبة إلى نصرف بالمر يوجد ولكون التنابم بينهما بحسب الصدق والكذب معا سميت حقيقية ومانعة الجمع لما تبين أن أحدهما الخ وهو التي تمنع الجمع فقط بأن لا يجتمع كم بأحدها على الصدق ويجتمعان على الكذب وهي التركيب موجبتها العنادية الصادقة الأمر الشيء وقبضه أو مسلم قبضه فإما أن يكون الموجب فرضا وإما لا يكون فرضا والمسلوب النقيض نحو إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود فنقيض أبيض لا أبيض وأسود الخ مندفعا بأن يكون أبيض من نقيض أسود وهو لا أسود فلو صدقا معا للزم صدق الشيء ونقيضه لأن صدق كل منهما يستلزم صدق نقيض الآخر لأجل أن صدق الأخص يستلزم صدق الأعم وصدق الشيء ونقيضه محال وأما صدقهما على الكذب لأن كذب الأخص لا يستلزم كذب الأعم فلم يلزم من كذبهما كذب الشيء ونقيضه مع أن كذبهما ممكن كما ذكر وهو الذي عناه بقوله الا الله بعسر تلا ومع كذب أعدم بفك نحو لو كان زيد في السماء ما فيها لغوت ولا شعبا مثله بقيت الأقسام الخ منفصلة وانفصالية وأنا فيد نابا لأصل أن الكريم لا يرضاه بالكذب ما لم يكونا في الوجود فرضا لأنهم الغضية لا يوصف بالصدق ولا بالكذب ما لم يكونا في الوجود فرضا وإنما كانت منفصلة لانفصام معنى الخبرية وصار مجموعهما هو الخبر أما هو باعتبار أهل العربية بيد أنها هو باعتبار

ارتفاعهما

ارتفاعهما بأن يكون أبيض أسود ولا ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع نقيض الآخر لجواز ارتفاع الأعم بين الشيء ونقيضه وهو معدوم ولا ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع نقيض الآخر لجواز ارتفاع الأخص بين الشيء ونقيضه وهو معدوم فهما معا لا من الأعم لا يستلزم ارتفاع الأخص فيجتمع ارتفاع الشيء ونقيضه وهو معدوم فهما معا لا من الأعم لا يستلزم من الأخص بل يلزم من مجموعهما من الشيء ونقيضه الثالث أن تنسب بأحدهما هو أعم من ذلك وهي التي لا يجتمع كم بأحدها على الكذب سواء اجتمعا على الصدق أم لا وهو بهذا التفسير شاملة أيضا للحقيقية وبإزاء كم نظر إلى كل واحد من مدلولي المتعاندين أجمع وأخلو بإزاء كل الكائنات من حيث اعتمادها بالكان ومن الحقيقية بالكان والأخص من مدلولي المتعاندين لا يجتمعان في الحقيقية وانعدام كل واحد منهما بعناد الأخص قد يكون بخمس نسب وكل واحدة منها بإزاء نقيض الأخص مباينة لنقيض الأعم بين والحقيقية وهي خمس نسب لنقيض كل منها تباينه فالمجموع عشر نسب وبإزاء كم نظر إلى قول الناظم وهو إذا انفسا الأخير الحقيقي الأخير يدل على أنه أراد بمانع الجمع ومانع الخلو المعنى الثاني الأعم لتكون الحقيقية أخص منهما أو يصح تعلق اللام على المعنى الأول الأخير وإن كان هو المتبادر من التقسيم أو لما علمت من تباينهما جنوح الحقيقية

تنبيهان قال الأول أقرب من تعريف الحقيقية أنها التركب من أكثر من كم يراد لا واسكة بين الشيء ونقيضه أو انسا ولنقيضه وإنما قرب العلة أما اسم أو بعلا وهو مشاكلة النسمة بيد ما م وهو أكثر من اثنين بقال الشعر انه مستمل على فضايا مغيبة والتقرير العلة أما اسم أو غير وغير، أما بعل أو هم وإنما مانعة الجمع والخلو بقرينة بعوا زكيهما من اثنين لصحة الرسايك بين الشيء وما هو أعم منه أو أخص من نقيضه وتعقبه السعد بأنه النسبة لا تتحقق الا بين اثنين وإن تعددت الجهات وأجيب بأن المراد بالنسبة ما يعم الحقيقية والاضافية وهي التي لا يجتمع كم بأحدها على الصدق سواء اجتمعا على الكذب أم لا وهو بهذا التفسير شاملة أيضا للحقيقية وبإزاء كم نظر إلى كل واحد من مدلولي المتعاندين أجمع وأخلو بإزاء كل الكائنات من حيث اعتمادها بالكان ومن الحقيقية بالكان والأخص من مدلولي المتعاندين لا يجتمعان في الحقيقية وانعدام كل واحد منهما بعناد الأخص قد يكون بخمس نسب لنقيض كل منها تباينه فالمجموع عشر نسب وبإزاء كم نظر إلى قول الناظم وهو إذا انفسا الأخير الحقيقي الأخير يدل على أنه أراد بمانع الجمع ومانع الخلو المعنى الثاني الأعم لتكون الحقيقية أخص منهما أو يصح تعلق اللام على المعنى الأول الأخير وإن كان هو المتبادر من التقسيم أو لما علمت من تباينهما جنوح الحقيقية

تنبيهان قال الأول أقرب من تعريف الحقيقية أنها التركب من أكثر من كم يراد لا واسكة بين الشيء ونقيضه أو انسا ولنقيضه وإنما قرب العلة أما اسم أو بعلا وهو مشاكلة النسمة بيد ما م وهو أكثر من اثنين بقال الشعر انه مستمل على فضايا مغيبة والتقرير العلة أما اسم أو غير وغير، أما بعل أو هم وإنما مانعة الجمع والخلو بقرينة بعوا زكيهما من اثنين لصحة الرسايك بين الشيء وما هو أعم منه أو أخص من نقيضه وتعقبه السعد بأنه النسبة لا تتحقق الا بين اثنين وإن تعددت الجهات وأجيب بأن المراد بالنسبة ما يعم الحقيقية والاضافية وهي التي لا يجتمع كم بأحدها على الصدق سواء اجتمعا على الكذب أم لا وهو بهذا التفسير شاملة أيضا للحقيقية وبإزاء كم نظر إلى كل واحد من مدلولي المتعاندين أجمع وأخلو بإزاء كل الكائنات من حيث اعتمادها بالكان ومن الحقيقية بالكان والأخص من مدلولي المتعاندين لا يجتمعان في الحقيقية وانعدام كل واحد منهما بعناد الأخص قد يكون بخمس نسب لنقيض كل منها تباينه فالمجموع عشر نسب وبإزاء كم نظر إلى قول الناظم وهو إذا انفسا الأخير الحقيقي الأخير يدل على أنه أراد بمانع الجمع ومانع الخلو المعنى الثاني الأعم لتكون الحقيقية أخص منهما أو يصح تعلق اللام على المعنى الأول الأخير وإن كان هو المتبادر من التقسيم أو لما علمت من تباينهما جنوح الحقيقية

تنبيهان قال الأول أقرب من تعريف الحقيقية أنها التركب من أكثر من كم يراد لا واسكة بين الشيء ونقيضه أو انسا ولنقيضه وإنما قرب العلة أما اسم أو بعلا وهو مشاكلة النسمة بيد ما م وهو أكثر من اثنين بقال الشعر انه مستمل على فضايا مغيبة والتقرير العلة أما اسم أو غير وغير، أما بعل أو هم وإنما مانعة الجمع والخلو بقرينة بعوا زكيهما من اثنين لصحة الرسايك بين الشيء وما هو أعم منه أو أخص من نقيضه وتعقبه السعد بأنه النسبة لا تتحقق الا بين اثنين وإن تعددت الجهات وأجيب بأن المراد بالنسبة ما يعم الحقيقية والاضافية وهي التي لا يجتمع كم بأحدها على الصدق سواء اجتمعا على الكذب أم لا وهو بهذا التفسير شاملة أيضا للحقيقية وبإزاء كم نظر إلى كل واحد من مدلولي المتعاندين أجمع وأخلو بإزاء كل الكائنات من حيث اعتمادها بالكان ومن الحقيقية بالكان والأخص من مدلولي المتعاندين لا يجتمعان في الحقيقية وانعدام كل واحد منهما بعناد الأخص قد يكون بخمس نسب لنقيض كل منها تباينه فالمجموع عشر نسب وبإزاء كم نظر إلى قول الناظم وهو إذا انفسا الأخير الحقيقي الأخير يدل على أنه أراد بمانع الجمع ومانع الخلو المعنى الثاني الأعم لتكون الحقيقية أخص منهما أو يصح تعلق اللام على المعنى الأول الأخير وإن كان هو المتبادر من التقسيم أو لما علمت من تباينهما جنوح الحقيقية

تنبيهان قال الأول أقرب من تعريف الحقيقية أنها التركب من أكثر من كم يراد لا واسكة بين الشيء ونقيضه أو انسا ولنقيضه وإنما قرب العلة أما اسم أو بعلا وهو مشاكلة النسمة بيد ما م وهو أكثر من اثنين بقال الشعر انه مستمل على فضايا مغيبة والتقرير العلة أما اسم أو غير وغير، أما بعل أو هم وإنما مانعة الجمع والخلو بقرينة بعوا زكيهما من اثنين لصحة الرسايك بين الشيء وما هو أعم منه أو أخص من نقيضه وتعقبه السعد بأنه النسبة لا تتحقق الا بين اثنين وإن تعددت الجهات وأجيب بأن المراد بالنسبة ما يعم الحقيقية والاضافية وهي التي لا يجتمع كم بأحدها على الصدق سواء اجتمعا على الكذب أم لا وهو بهذا التفسير شاملة أيضا للحقيقية وبإزاء كم نظر إلى كل واحد من مدلولي المتعاندين أجمع وأخلو بإزاء كل الكائنات من حيث اعتمادها بالكان ومن الحقيقية بالكان والأخص من مدلولي المتعاندين لا يجتمعان في الحقيقية وانعدام كل واحد منهما بعناد الأخص قد يكون بخمس نسب لنقيض كل منها تباينه فالمجموع عشر نسب وبإزاء كم نظر إلى قول الناظم وهو إذا انفسا الأخير الحقيقي الأخير يدل على أنه أراد بمانع الجمع ومانع الخلو المعنى الثاني الأعم لتكون الحقيقية أخص منهما أو يصح تعلق اللام على المعنى الأول الأخير وإن كان هو المتبادر من التقسيم أو لما علمت من تباينهما جنوح الحقيقية

ك الصدق او الكذب او يجتمعا

هو الجزء الاول فقط وهو المحتمل للصدق والكذب واما الشرط فهو قيد للخبر فقط كما يقيد بالظرف فمعنى ان
جئتني اكرمتك على الاعتبار المنطقي الحكم بلزوم الاكرام للمجيء وعلى اعتبار العربية الحكم بحصول الاكرام
من المتكلم مقيدا بوقت المجيء كانه قال اكرمك وقت مجيئك ورده السيد في حواشي المطول وحقق ان اعتبار
اهل العربية موافق لاعتبار المناطقة لصدق الشرطية مع تخلف مدلول كل من جزئيها او احدهما اذا كان
الربط موافقا للواقع وان الربط هو المقصود في العربية من الشرطيات نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واجاب بعض المحققين بان كلا من الاستعمالين وارد في
العربية فنحو ان طلعت الشمس اكرمتك ورد على ما ذكره الشعر من الاخبار بمدلول الجزاء مقيدا بطلوع
الشمس ونحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لجار على ما للسيد الا ان الاستعمال الذي ذكره السيد اكثر
وقوعا في الكلام وفي المسألة طويل الذيل فلينظر في محله والله اعلم وفي الثالث اعلم ان الشرطية
متصلة او منفصلة تنقسم اولا الى قسمين مخصوصة وغيرها فالمخصوصة هي التي قيد لزومها او عنادها
بزمن معين او حالة معينة نحو كلما جاء زيد اليوم او راكبا اكرمته ونحو اما ان يكون الانسان وهو
مكلف او وقت تكليفه مطيعا او عاصيا وغير المخصوصة هي التي لا يقيد لزومها او عنادها بذلك
ولما كانت المخصوصة من الشرطية ليست بعين المخصوصة من الحملية صح ان تقبل من الاقسام ما لا تقبله
المخصوصة من الحملية فتنقسم كل من المخصوصة وغير المخصوصة الى ثلاثة اقسام كلية وجزئية ومهملة
وهذه الاقسام الاخيرة انما هي بحسب تعميم اللزوم والعناد وعدم تعميمهما فهذه ستة اقسام في المتصلة
ومثلها في المنفصلة وكل منها اما موجبة او سالبة فهي اربع وعشرون والمعتبر في ايجاب الشرطية و
سلبها هو ما حكم به فيها من الصحبة في المتصلة او العناد سواء كان الطرفان ايجابيين او سلبيين او مختلفين
وسور الايجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما وما في معناهما نحو كلما كان الموجود حادثا كان حادثا ومهما
كان الشيء غنيا عن الفاعل كان قديما ومتى كان حادثا كان مفتقرا الى محدث وسور الايجاب الكلي في المنفصلة
دائما وما في معناه نحو دائما اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا وسور السلب الكلي في المتصلة
والمنفصلة معا ليس البتة نحو ليس البتة اذا كان حادثا كان غنيا عن الفاعل ونحو ليس البتة اما ان يكون
الشيء قديما واما ان يكون غنيا عن الفاعل وسور الايجاب الجزئي فيهما معا قد يكون كقولنا في المتصلة قد
يكون اذا كان الانسان مومنا نجا من عذاب القبر وفي المنفصلة قد يكون اما ان يكون الانسان مطيعا او عاصيا
وسور السلب الجزئي فيهما معا قد لا يكون وللمتصلة فقط ليس كلما وللمنفصلة فقط ليس دائما تقول في المتصلة
قد لا يكون اذا كان مومنا نجا من عذاب القبر وليس كلما كان مومنا نجا من سؤال القبر وفي المنفصلة قد لا يكون
اما ان يكون الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا وليس دائما اما ان يكون الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا
واهمال الشرطية ان تجرد ادات الاتصال وهي لو وان واذا او ادات الانفصال وهي لفظة اما عن كل ما يدل على
تعميم او تبعيض نحو ان كان حيوانا كان انسانا واما ان يكون حيوانا واما ان يكون جسما والمهملة في قوة

الجزئية

الجزئية تنبيه تقدم ان من اسوار المتصلة كلما والاظهر فيها ان تكون بعض الاجزاء ب
فتكون القضية معها حملية نحو كلما شرب الدواء نفع ومن تكون كلما الاكتفاء بها الكل منه
ومما الواقعة على الغيب فتستعمل استعمال ادوات الشرط وتقتضي شرطا وجوابا نحو كلما
اوقدوا نارا للحرب اطفأها الله وهذا مراد المناطقة واستعملوا ايضا المتصلة فيهم
وهي في الاصل اسم مبهم تقتضي التعامل الشرط معنى لا لفظا نحو متى ما تاتنا به وامارة لا بد واه
واهل المنطق يستعملونها كثيرا فقيل انها كلت نحو منهم وقيل على مذهب من اجاز كونها
وهو مذهب ابن مالك واشتهر بشرا هر كلما تاتي لها ولهذا بانها واقعة فيها على
الحدث لا الزمان فيها فتقول متى ...

وان تك متصلة فتعطي بقسميها سوره وفي بقائها تال ومنتهى الى ارتفاعها
فقال ابن الغني منتهى تعمد وقال ولك المعنى ايضا فاعلها تقطعها واستعملوا ايضا
قد لا يكون وهو نحو لانه قد لا تنزل على المنفي وكثيرا ما يقع لغيرهم كقول ابن مالك المضمر
قد ينصرف والضمير في قيتر اثنية قسم الاسماء والجملة بعد الخبر وكذا تقول قد لا يكون
ونحوه رعاية لجانب الصناعة النحوية وان كان الغرض من تلك الاسوار انما هو تعميم الحكم
او تبعيضه لا ما هو مفهوم النسبة والبقية من البيت وسور القطع يلزمه النصب على المصدر
بفعل مقدر وهم نبها وصلية كغيرها ولا يجب قطعها فلا ما جاء التفي

فصل في التناقض تناقض تام من اقسام القضايا الشرطية يذكر بعض احكامها ويرى اتنا فيه
والعكس وجه الحاجة اليهما ما اشار اليه ابن الحاجب بقوله وقد يكون الدليل قد يقوم على
ابطال الشيء والمطلوب نقيضه وقد يقوم على الشيء والمطلوب عكسه فيحتاج الى
تعريفهما قال ابن عمار ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على ابطال نقيضه فيما مراده
الخلف فانه ينتج نقيض المطلوب وقال ان تقول في الاستدلال على حدوث العالم
لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا الا انه متغير فهو حادث لان الواقع في القياس الخلف كما
سلكنا نحو الاستدلال على المطلوب بابطال نقيضه الا انه ينتج نقيض المطلوب كما
ذكر تامل قال ومثال المطلوب الذي يقوم عليه الدليل على عكسه ما يقع في الاشكال الثلاثة غير الاول فانها عند ردها للاول قد تنتج عكس المطلوب كما على
ذكروه ومثاله قولك في الشكل الثالث لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لا
شيء من الحجر بانسان ورده الى الشكل الاول بعكس الصغرى وجعلها كبرى وعكس النتيجة
والتناقض في الاصطلاح هو ما اشار اليه المصنف بقوله

تناقض خلف القضيتين قد * لكيف وصدق واحد امر قفي

خلاف بقصد اختلاف والكتيف والاجتناب والتغلب وقوله تعرض والجر ايضا بقصد وقيب
بقصد تبع اي زيد وما والجملة حالية مبنى فيه قبلها وقيام التعريف مكانه يقول
التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب على وجه يقتضي بذاته
الاختلاف ذوات صدقها اخذا وكذبا واحترز بقوله اختلاف غير القضيتين كالعلم
بقصد زيد قائم وعمرو ليس بقائم واختلاف انواعهما كزيد قائم وزيد ليس بقائم
تناقضا بالمعنى الاخص لانهما يجتمعان في الصدق في قولنا زيد ليس بقائم الآن
وقولنا كل انسان فيه الكتيف يقصد عند من يقول الا شيء مما يخرج به يخرج بما بعده كما قيل
وفيه نظر اذ يخرج بالكتيف نحو العالم حادث العالم قديم ويسر لانه يخرج بما بعده ناقل
وخرج بقيد الاخير الاختلاف في الكتيف على وجه يقتضي معه صدقهما وكذبهما نحو
زيد قائم زيد ليس بقائم ظاهرا او يقتضي معه كذبهما فقط وهو الخلاف كليتين في
الايجاب والسلب تكاذبا متخالفتين يكون الموضوع اخص من الموضوع نحو كل حيوان
انسان وكل انسان حيوان بالعكس كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان فقط
نحو كل انسان فرس او على وجه يقتضي معه صدقهما فقط وهو الخلاف جزئيتين تصادقا
متخالفتين يكون الموضوع اخص من الموضوع نحو بعض الحيوان انسان بعض
الحيوان ليس بانسان فقط وكل انسان حيوان او صدقت الثانية فقط نحو بعض الانسان حيوان
او ناطق وكل متباينتا صدق كل انسان فرس الانسان ليس بفرس
وكما يغير بهذا الاختلاف تناقضا لا اقتسامها الصدق والكذب اتفاقيين يجتمعان
المادة وتنوب لا مع صدقهما معا او كذبهما بقصد المواد وقولنا المجرد ذلك الاختلاف
غير لا بد منه وقد يغنى عن التقاطع خروج الاختلاف الذي يقتضي صدق احداهما
فقط لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد ليس بناطق زيد ليس بانسان وانه يقتضي صدق
احداهما وكذب الاخرى بواسطة معونة ان كل انسان ناطق فليتنبه من لنا زيد
انسان تقيضا به الاصطلاح لقولنا زيد ليس بناطق ولينبه ايضا انه يغني عن
والتقييد بلزوم صدق احداهما فقط انه لا بد من اتحاد النسبة في كيفية امور
اذ لا يتحقق التناقض لا بها وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان
المتى والبعد ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط
ووحدة الكل والجزء اذ لو انتفى نحو زيد انسان الدهر ليس بانسان في وقت
الاختلاف

للاختلاف في الموضوع نحو زيد كاتب عمرو ليس بكاتب يعني صدقهما معا او كذبهما معا وقد علمت
انه لا تناقض فيه بين حادثتين وابين كذا فيهما وكذا في المحمول نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وفي الصورة والبعد نحو زيد كاتب اي بالفعة زيد ليس بكاتب اي بالقوة وفي الزمان نحو
نبينا صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس اي قبل الامر بالتوجه للكعبة نبينا صلى الله عليه وسلم
لم يصل الى بيت المقدس اي بعد ما نسخ وفي المكان نحو زيد يصلي اي في المسجد زيد ليس يصلي
اي في الدار وفي الاضافة نحو زيد اب لعمرو زيد ليس بابن لخالد وفي الشرط نحو زيد يدخل الجنة اي
ان مات مؤمنا على الايمان زيد لا يدخلها اي ان مات كافرا والعياذ بالله تعالى وفي الكل
والجزء نحو زيد اسود اي بعضه زيد ليس باسود اي كله وقد جمع بعض الاشياخ هذه
التي يتبع فوته وفات تحقق اتحادا تعدد اتحاد تنوع تحول ما علمت
وضع ووقت ومكان جزء كل اضافة وشرط شكل

والكتيف بعضهم بثلاث وصارت وهي الموضوع ووهو المحمول وزمان الزمان وجمع
بعض ما بقي الى وحدة المحمول وبعضه الى وحدة الموضوع والكتيف بعضهم بوحدة الزمان
والمكان وهو واف بما قبله والتحقيق استيفاء وحدة واحدة وهي وحدة النسبة
الحكمية بحيث يرجع الى الحكم بالايجاب او السلب على امر واحد جميع الوحدات ترجع الى وحدة النسبة
النسبة لانه متى اختلف واحد منها اختلفت النسبة بل انتفاء النسبة بفعل امور الخ
غير النهائية لانه لا يتحقق التناقض الا بعد الاتحاد المعقول به ولد ومقدد والحال
والدلالة وغير ذلك اذ متى اختلف شيء من ذلك لم يكن تناقضا كتبه لقوله الخ
يتقابل الاربعة تقابل التضاد وتقابل التضايف وتقابل العدم والملكة وتقابل
التناقض ووجه الحصر ان المتقابلين اما وجوديان او احدهما وجودي والآخر عدمي
فالوجوديان اقل بتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر كالابوة والبنوة بخلاف
غيرهما فالمتضايفان او كالسواد والبياض فالاول والثاني احدهما وجودي والآخر
عدمي اعتبر فيه التقوم كالعمى للبصر فالمحل قابل للوجودي كالبصر والعمى بالنسبة الى زيد
مثلا بخلاف الحجارة مثلا ومعلوم وملكة وان لم يعتبر كالسواد والبياض فالتقابل
مبني على ان المتقابلين لا يكونان عدميين قال الشيخ وفيه نظر لجواز ان
المتناخرين على ان نفي البصر بكونه عدميا كالامتناع وان الامتناع والعمى وان كانا
امرين وجوديين اذا دخلا تحت تقابل التناقض لان نقيض كل شيء رفعه سواء كان ذلك الشيء ثبوتيا
او سلبيا فلتؤخذ وجه الحصر الآخر اما وجوديان او لا وعلى الوجودين اما تقابل في

وسلبه عن محل يقبله فهو تقابل العدم والملكة وإما تقابل إيجاب وسلبه مطلقا فهو تقابل التناقض
التناقض فيشمل ما ذكروا والله أعلم وقوله

فإن تكن شخصية أو مهملة فنقضها بالكيف أن تبدله
وإن تكن محصورة بالسور فانقض بضد سورها المذكور

يعني أن ما تقدم من اختلاف الكيف أي مع اتحاد النسبة إنما يكفي في التناقض إذا كانت القضية شخصية أو مهملة أما إن كانت مسورة كلية أو جزئية فلا بد أن يزاد مع ما تقدم شرط الاختلاف في الكم فنقيض الشخصية الموجبة نحو زيد عالم شخصية سالبة نحو زيد ليس بعالم وبالعكس ونقيض المهملة الموجبة نحو الانسان حيوان مهملة سالبة نحو الانسان ليس بحيوان وبالعكس هذا كلامهم وشرط المهملة غير صحيح بل حكمها حكم الجزئية عند جميع أهل المنطق فنقيضها نقيض جزئية بيانها الإبهام في سورها كما تقدم فتعين في المهملة الموجبة الحيوان إنسان وقد يراد بها الحقيقة بقيد أفرادها حيث لا قرينة على إرادة جميع الأفراد ولا على بعضها وهي في قوة قولك بعض الحيوان إنسان فتصدق ببعض الأفراد ونقيضها نقيض هذه الجزئية التي هي في قوتها وهي لا شيء من الحيوان بإنسان وكذا تقول في المهملة السالبة نحو الحيوان ليس بإنسان وهي في قوة قولك بعض الحيوان ليس بإنسان ونقيض نقيض هذه الجزئية وهي الكلية الموجبة أي كل حيوان إنسان والحاصل أن نقيض المهملة كنقيضها إلا أن المهملتين يصدقان معا كالجزئيتين نحو الحيوان إنسان الحيوان ليس بإنسان ولا تناقض بين صدقهما ما فيه كما تقدم ثم أشار إلى تفصيل المحصورة بالسور بقوله

فإن تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية
وإن تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية

يعني أن نقيض الكلية الموجبة نحو كل إنسان حيوان جزئية سالبة نحو بعض الانسان ليس بحيوان وبالعكس ونقيض الكلية السالبة نحو لا شيء من الانسان بحجر جزئية موجبة نحو بعض الانسان حجر وبالعكس ويزاد على ما تقدم في تعيين التناقض في جميع القضايا باشتراط اختلاف الجهة كتقابل الضرورية بالممكنة العامة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة بعض الانسان ليس بحيوان بالإمكان العام والدائمة بالمطلقة العامة نحو كل فلك متحرك دائما بعض الفلك ليس بمتحرك بالإطلاق والى غير تفصيل ذلك في المختصر وغيره فقوله فنقضها بالكيف أن تبدله أي والفعل تأويل مصدر فاعل جرى بدل الاشتمال من قوله بالكيف أي فنقضها تبديل الكيف وقوله فانقض بضد سورها

الثا

الثاني يعني مع ما مر وجاء نقيضها حال كونه مصاحبا للاختلاف في السور فنقيضان الـ المسورة لا بد في تناقضهما من شيئين مع تبديل الكيف وتبديل الكم أي مع اتحاد النسبة وجزء البقاء من جواب الشرط وكلام التفتازاني الدال على الضرورة وعلى ما ذكر من اشتراط تبديل الكم في المسورة جرى قوله تعالى ردا على اليهود إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس فإنهم لم يعترفوا به فناقض السلب الكلي بالإيجاب الجزئي فلا انتهى ما رام في تنبيه جميع ما ذكر جار في الحملية وفي الشرطية ويزاد في الشرطية شرط الاتحاد في الجنس ونوع الاتصال والانفصال وفي النوع وفي المتصلة كونها لزومية أو اتفاقية وفي المنفصلة كونها عنادية أو اتفاقية حقيقية أو مانعة جمع أو مانعة خلو وأمثلة ذلك واضحة مما تقدم

فصل في العكس المستوي

لما فرغ من البحث الأول من أحكام القضايا وهو التناقض شرع في الثاني وهو العكس وهو في اللغة قلب الشيء بجعل أوله آخره وأعلاه أسفله ويتوحد له مصدر عكس يعكس من باب ضرب وفي الاصطلاح يطلق على المعنى المصدري وعلى المفعول وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام عكس مستو وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف والمتبادر عند الإطلاق الأول وهو الكثير استعماله ولذا عين ما أشار إلى تعريفه بمعنى المصدر بقوله

العكس قلب جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيفية
والكم إلا الموجب الكلية فعوضوها الموجب الجزئية

يعني أن العكس بمعنى المصدر هو قلب جزأي القضية بتبديل كل واحد من جزأي القضية ذات الترتيب الطبيعي بصاحبه مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم فخرج بجزأي القضية تبديل السور مثلا والجهة وتبديل أحد الطرفين بغيره كقولك زيد إنسان زيد عالم ودخل في القضية الحملية والمتصلة وأما المنفصلة فلا عكس لها كما سينبه عليه بقوله والعكس في مرتب بالطبع وهو محترز التقييد بذات الترتيب الطبيعي ومن هنا يتبين أنه يخرج العكس النقيض بنوعيه لأن التبديل فيهما ليس لكل واحد من الطرفين والمراد بتبديلهما أن يجعل كل منهما في موضع الآخر فيجعل ما كان موضوعا وكونه موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا معنى حكم ما كان أولا فالمراد أولا مثلا كل إنسان حيوان فعكسه بالمستوي بعض الحيوان إنسان فالإنسان كان موضوعا مقصودا به الأفراد فصار محمولا مقصودا

به المحمول والحيوان كان محمولا مقصودا به المفهوم فصار موضوعا مقصودا به الأفراد وإذا قلنا في المنفصلة كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا فعكسه بالمستوي قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا وبالانفصال كان متقدما ما كان تاليا والحيوان كان لازما فصار ملزوما وما كان مقدما من الحكم

المقصود الشيء